الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: اقتصاد كمي

أثـر بيئة الأعمـال على تنـويع الصـادرات في الــدول العـربية

-دراسة قياسية للفترة 2003-2023

✍ **إعداد الطالب(ة)**
- بن موسى عائشة
- عبد الصادق عبد الرزاق

✍ **إشراف الدكتورة**:
- وفاء رمضانـــي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 25-05-2025

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة

هشام لبزة	أستاذ	جامعة الوادي	رئيساً
وفاء رمضاني	أستاذ مساعد	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
عقبة ريمي	أستاذ	جامعة الوادي	ممتحناً

السنة الجامعية: 2024 - 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح جدتي الغالية، مربيتي وقرة عيني، رحمة الله عليها.

إلى روح جدي الغالي، الذي رباني وعطف عليّ، رحمة الله عليه.

إلى الوالدين الكريمين أمدهما الله بالصحة والعافية.

إلى زوجتي شريكة حياتي التي صبرت بتضحياتها.

إلى فلذات كبدي أوس وشيث وآصِف.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى أسرتي، أصدقائي وزملائي.

أهدي لهم جميعا هذا العمل الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله خالصا...

✓عبد الصادق عبد الرزاق

إهداء

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكره على توفيقه وفضله في إنجاز هذا البحث.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى والدي العزيز، الذي كان لي السند والداعم في كل مراحل حياتي، وإلى أمي الحنونة، التي لم تبخل عليّ بحبها ورعايتها ودعائها المستمر.

وأشكر إخوتي الأعزاء: أمين، أزهاري، هدى، على دعمهم وتشجيعهم الدائم.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء من أبناء العائلة الكرام: مروى، وئام، علياء، هاجر، صفاء، إيمان، دعاء، نسرين، إسماعيل، علاء، جابر، نجم الدين، يونس، وائل، أسماء، الذين كانوا لي عوناً وسنداً في كل مراحل حياتي.

ولا يفوتني أن أشكر أولاد أخي الأعزاء: محمد، أليف، وإيلاف، الذين أضفوا على حياتي الفرح والبهجة.

وأخص بالشكر خالاتي، أخوالي، عمتي وأعمامي، على دعمهم ومساندتهم.

وأخيراً، أتقدم بجزيل الشكر إلى زملاء دراستي: يحيى، عبد الرزاق وصديقاتي الغاليات: فاطمة، وصال، شيماء، سلمى، فايزة، نسرين، نوال، نصيرة، صفاء، زينب، رقية على صداقتهم الطيبة وتشجيعهم المستمر.

لكم جميعًا أقدم أسمى آيات الشكر والامتنان من القلب، وأسأل الله أن يوفقني وإياكم لكل ما يحب ويرضى، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

✓بن موسى عائشة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي بفضله وتوفيقه تم إنجاز هذا البحث، وأسأله أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الجميع.

قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم "**مَن لا يشكرِ النّاس لا يشكر الله**".

لا يسعنا إلا أن نعرب عن عميق الشكر والتقدير للدكتورة [**رمضاني وفاء**] على دعمها وتشجيعها المتواصل طوال فترة إعداد هذه المذكرة، لقد استفدنا أيما استفادة من خبرتها الواسعة وتوجيهاتها المنهجية الدقيقة التي ساهمت في تطوير فهمنا لموضوع البحث وإثراء محتواه، نقدر عالياً صبرها وإجاباتها الوافية على استفساراتنا وملاحظاتها القيمة التي ساعدتنا على تجاوز التحديات، نُثمّن بشكل خاص اهتمامها وحرصها على إنجاز العمل شكلا ومضمونا.

عبد الرزاق – عائشة

ملخص

أثر بيئة الأعمال على تنويع الصادرات في الدول العربية
دراسة قياسية للفترة 2003-2023

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر بيئة الأعمال على تنويع الصادرات في عينة من الدول العربية للفترة 2003 - 2023 في الأجلين الطويل والقصير، حيث تم وذلك من خلال بناء نموذج قياسي تم تقديره وفق مقاربة Panel ARDL-PMG.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات بيئة الأعمال الممثلة في الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، الاستقرار السياسي وتنويع الصادرات، حيث أظهرت النتائج القياسية إلى أن متغيرة الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري لها تأثير عكسي ومعنوي إحصائيا على تنويع الصادرات في الأجل الطويل دون الأجل القصير، بينما متغيرة الائتمان المقدم للقطاع الخاص فقد سجلت تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على تنويع الصادرات في الأجل الطويل دون الأجل القصير، في حين سجلت متغيرة الاستقرار السياسي تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا في الأجلين الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية: ائتمان مقدم للقطاع الخاص، استقرار سياسي، تنويع صادرات، نماذج بانل ARDL-PMG.

تصنيف JEL : C33، E51 ، F10، G18.

The Impact of the Business Environment on Export Diversification in Arab Countries *An Econometric* Study for the Period 2003–2023

Abstract:

This study aimed to measure the impact of the business environment on export diversification in a sample of Arab countries over the period 2003–2023, both in the long and short run. To achieve this, an econometric model was constructed and estimated using the Panel ARDL-PMG approach.

The study found evidence of a long-run relationship between business environment indicators — namely, the time required to start a business, credit provided to the private sector, and political stability — and export diversification. The econometric results showed that the time required to start a business has a statistically significant negative effect on export diversification in the long run, but no significant effect in the short run. In contrast, credit provided to the private sector exhibited a statistically significant positive effect on export diversification in the long run, but not in the short run. Meanwhile, political stability demonstrated a statistically significant positive effect on export diversification in both the long and short run.

Keywords: *Credit Provided to the Private Sector Political Stability Export Diversification; Panel ARDL-PMG.*

***JEL*:** C33 ; E51 ; F10; G18.

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
ملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال البيانية	III
قائمة الاختصارات والرموز	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
تمهيد	02
المبحث الأول: بيئة الأعمال وتنويع الصادرات في إطار المفاهيم النظرية	03
أولاً: ماهية بيئة الأعمال	03
ثانياً: ماهية تنويع الصادرات	13
ثالثاً: العلاقة النظرية لبيئة الأعمال بتنويع الصادرات	18
المبحث الثاني: الدراسات السابقة وموقع إشكالية الدراسة الحالية منها	20
أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية	20
ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	24
ثالثاً: موقع إشكالية الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	30
خلاصة	31
الفصل الثاني: الدراسة القياسية	
تمهيد	33
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	34
أولاً: أبعاد الدراسة	34
ثانياً: التحليل الاقتصادي لتطور مؤشرات بيئة الأعمال وتنويع الصادرات في الدول العربية	35
ثالثا: الأدوات الإحصائية، الطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات	44
المبحث الثاني: تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة	50
أولاً: التحليل الوصفي والاختبارات الأولية	50
ثانياً: اختبارات الاستقرارية والعلاقات طويلة الأجل	53
ثالثا: تقدير نموذج الدراسة	55
رابعا: اختبار السببية	58
خلاصة	60
خاتمة	63
قائمة المراجع	68
الملاحق	74

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
01-01	أوجه الاختلاف بين مؤشر ي سهولة الأعمال وجاهزية بيئة الأعمال	**11**
	الفصل الثاني: الدراسة القياسية	
01-02	متغيرات الدراسة القياسية ومصدر بياناتها	**35**
02-02	الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2006-2020	**36**
03-02	المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للدول العربية خلال 2020	**37**
04-02	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية للفترة 2003 - 2023	**39**
05-02	تطور مؤشر مدركات الفساد للدول العربية للفترة 2003-2023	**40**
06-02	تطور مؤشر الاستقرار السياسي للدول العربية للفترة 2003-2023	**41**
07-02	تطور مؤشر تنوع الصادرات وتركز الصادرات في الدول العربية للفترة 2003-2023	**42**
08-02	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	**50**
09-02	مصفوفة الارتباطات الخطية بين المتغيرات التفسيرية والتابعة للدراسة	**51**
10-02	نتائج معامل تضخم التباين VIF	**52**
11-02	نتائج اختبار التجانس	**52**
12-02	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	**54-53**
13-02	نتائج درجة تكامل متغيرات الدراسة	**54**
14-02	نتائج اختبار Kao	**55**
15-02	نتائج اختبار Fisher للتكامل المشترك	**55**
16-02	نتائج تقدير نموذج وفق طريقة PMG	**56**
17-02	نتائج العلاقة السببية لـ Juodis وآخرون	**59**

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
01-01	مجالات مؤشر جاهزية بيئة الأعمال	**10**
02-01	الركائز الأساسية لمؤشر جاهزية بيئة الأعمال	**10**
	الفصل الثاني: الدراسة القياسية	
01-02	تطور مؤشر تنوع الصادرات في الدول العربية للفترة 2003-2023.	**43**

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
GDP	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**DOM**	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
HHI	مؤشر تركز الصادرات	**PS**	الاستقرار السياسي
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية	**INF**	التضخم
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفترات الابطاء الموزعة	**VIF**	معامل تضخم التباين
GHI	مؤشر تنوع الصادرات العالمي	***SH***	اختبار تجانس الميل
VECM	نموذج تصحيح الخطأ الموجه	**ADF**	اختبار ديكي فولر المطور
Topen	معدل الانفتاح التجاري	**DFE**	طريقة التأثيرات الثابتة
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	**MGE**	طريقة متوسط المجموعة
X-Rate	سعر الصرف الحقيقي	**PMGE**	طريقة مقدرة وسط المجموعة المدمجة
Transp	البنية التحتية للنقل	**fsd**	التنمية المالية
Elect	البنية التحتية للكهرباء	**prod**	الإنتاجية
NET	البنية التحتية للإنترنيت	**llock**	متغير وهمي
TEL	البنية التحتية للهاتف المحمول	**macro**	الاستقرار الاقتصادي
x	مجموعة من المتغيرات الضابطة	**IDIV**	مؤشر تنويع الصادرات
Rent	ريع الموارد الطبيعية	**GDPC**	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد
Freetrade	حرية التجارة الدولية	**TOT**	شروط التبادل التجاري
Invest	حرية الاستثمار	**DFI**	درجة حرية الاستثمار
Findevin	مؤشر التنمية المالية	**T**	فترة الدراسة
prodstr	الهيكل الإنتاجي المحلي	**N**	الوحدات المقطعية
infra	البنية التحتية	**SI**	مؤشر تنوع الصادرات
inst	جودة المؤسسات	**REG**	الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري
sez	مؤشر يقيس وجود وتطبيق الحوافز للمستثمرين داخل SEZ	**nrr**	الموارد الطبيعية

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	74
02	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	74
03	معامل تضخم التباين VIF	74
04	نتائج اختبار تجانس الميل	75
05	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى	77-75
06	نتائج اختبار جذر الوحدة لبعض متغيرات الدراسة عند الفرق الأول	79-78
07	نتائج اختبار Kao	80
08	نتائج اختبار Fisher للتكامل المشترك	80
09	نتائج تقدير نموذج وفق طريقة PMG	81
10	نتائج اختبار السببية-Juodis وآخرون (2021)	83-82

مقدمة

مقدّمة

يشكل تنويع الصادرات أحد الأهداف الجوهرية التي تسعى الدول إلى تحقيقها ضمن استراتيجياتها التنموية، لاسيما تلك التي تعتمد بشكل كبير على مورد أو قطاع واحد في صادراتها، إذ يسهم التنويع في تقليص التبعية للأسواق الخارجية، ويحد من تقلبات الإيرادات الناتجة عن تغير أسعار السلع الأساسية، كما يعزز من مرونة الاقتصاد وقدرته على التكيف مع الصدمات الخارجية، وتزداد أهمية هذا التوجه في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتزايد المنافسة في الأسواق الدولية.

غير أن تحقيق تنويع حقيقي ومستدام في هيكل الصادرات يستدعي تهيئة بيئة ملائمة ومحفّزة للاستثمار، تُعرف ببيئة الأعمال، والتي تمثل الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي الذي يسهل على المستثمرين ممارسة أنشطتهم، ويشجعهم على الدخول في قطاعات إنتاجية متنوعة، وتشمل بيئة الأعمال مجموعة من العناصر الأساسية، من أبرزها جودة البنية التحتية، ووضوح الإجراءات الإدارية، وسهولة الحصول على التمويل، إلى جانب استقرار السياسات الاقتصادية.

في هذا السياق، شهدت معظم الدول العربية جهودًا متعددة للإصلاح، كان من أبرزها السعي إلى تحسين بيئة الأعمال باعتبارها ركيزة أساسية لجذب الاستثمارات وتنشيط القطاعات الإنتاجية، وقد شملت هذه الإصلاحات تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتطوير الأطر القانونية، فضلا عن تحسين البنى التحتية وتسهيل الحصول إلى مصادر التمويل، وتندرج هذه الجهود ضمن مساع أوسع لتنويع القاعدة التصديرية وتقليص الاعتماد على الصادرات الأولية أو الصادرات الأحادية القطاع.

1. الإشكالية الرئيسية للدراسة

استنادا لما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة الرئيسية التالية:

✍ **ما مدى تأثير بيئة الأعمال على تنويع الصادرات في الدول العربية خلال الفترة 2003-2023؟**

2. الأسئلة الفرعية

على إثر السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

❶ ما هو واقع تطور بيئة الأعمال في الدول العربية خلال فترة الدراسة؟

❷ ما هو مستوى تطور تنويع الصادرات في الدول العربية خلال الفترة 2003-2023؟

❸ ما هي طبيعة ودرجة تأثير مؤشر الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري على تنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة؟

❹ هل للتغيرات في الائتمان المقدم للقطاع الخاص تأثير على تنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة؟

❺ إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الاستقرار السياسي على تنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة؟

❻ هل توجد علاقة سببية تتجه من مؤشرات بيئة الأعمال إلى تنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة؟

3. فرضيات الدراسة

بناء على ما سبق، اعتمدت الدراسة على الفرضيات التالي كمنطلق لمناقشة موضوع البحث، وهي:

❶ شهدت بيئة الأعمال في الدول العربية تطورًا متفاوتًا وفقًا لبعض المؤشرات المؤسسية والاقتصادية.

❷ نظرا للاختلالات الهيكلية هناك تباين في مستوى تنويع الصادرات في الدول العربية خلال الفترة 2003–2023.

❸ يوجد تأثير عكسي لمؤشر الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري على تنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة.

❹ تمارس التغيرات الحاصلة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص تأثيرا إيجابيا على تنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة.

❺ هناك تأثير إيجابي للاستقرار السياسي على تنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة.

❻ توجد علاقة سببية تتجه من مؤشرات بيئة الأعمال إلى التنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة.

4. أهداف الدراسة وأهميتها

1.4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

❶ محاولة إعطاء صورة واضحة ودقيقة عن واقع بيئة الأعمال في الدول العربيةاستنادا لبعض المؤشرات ذات الصلة.

❷ تحليل مسار تطور تنويع الصادرات في الدول العربية خلال الفترة 2003-2023.

❸ توضيح وقياس مدى تأثير مؤشرات بيئة الأعمال على تنويع الصادرات في الدول العربية للفترة 2003-2023.

2.4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في فهم ومعرفة الآلية التي تؤثر بها مؤشرات بيئة الأعمال على تنويع الصادرات في الدول العربية، وهذا بحكم أن لمعرفة تلك الآلية أثر كبير على قدرة هذه الدول في تعزيز مرونة اقتصادها أمام الصدمات الخارجية هذا من جهة، ومن جهة ثانية تمكن صانعي القرار من تطوير سياسات تعزيز التنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

5. حدود الدراسة

تقوم هذه الدراسة على ثلاثة حدود أساسية: حدود موضوعية تتعلق بقياس أثر بيئة الأعمال على تنويع الصادرات، وحدود زمانية تمتد من سنة 2003 إلى غاية 2023، وحدود مكانية تشمل عينة من الدول العربية وهي الجزائر، الإمارات، تونس، الأردن، جزر القمر، المغرب، عمان، قطر، الكويت، مصر، جيبوتي.

6.المنهج العلمي المستخدم في الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها، اعتمدت الدراسة على مناهج البحث العلمي التالية:

❶ **المنهج التاريخي:** وقد تجسد ذلك من خلال التتبع الزمني لمختلف متغيرات الدراسة (مؤشرات بيئة الأعمال وتنويع الصادرات) في الدول محل الدراسة.

❷ **المنهج الوصفي:** ويركز هذا المنهج على وصف الظاهرة وتحليلها بدقة، مع التعبير عنها كيفيا أو كميا، وقد برز هذا المنهج كيفيا في مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بتنويع الصادرات وبيئة الأعمال، أما كميا فظهر عند تقدير العلاقة وتحديد درجة الارتباط بين مؤشرات بيئة الأعمال وتنويع الصادرات في الدول محل الدراسة.

❸ **المنهج التحليلي:** تم الاعتماد عليه بشكل خاص في الدراسة التطبيقية، عند تحليل المعطيات الكمية ومختلف المعادلات ونموذج الظاهرة المدروسة وكذا العلاقات الإحصائية.

7. محتوى الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع وأهدافه، بوبت الدراسة إلى فصلين رئيسيين تتبعهما خاتمة عامة للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية، قد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول حمل عنوان بيئة الأعمال وتنويع الصادرات في إطار المفاهيم النظرية، أما المبحث الثاني فتناول الدراسات السابقة وموقع إشكالية البحث منها.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية، وقد قسم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول يستعرض الطريقة والأدوات، بينما يستعرض المبحث الثاني تحليل وتفسير النتائج ومناقشتها.

وتختم الدراسة **بخاتمة عامة** تم من خلالها عرض مجموعة من النتائج التطبيقية مع تقديم التوصيات المتعلقة بإشكالية الدراسة، بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

تمهيد:

يعد تنويع الصادرات من الاستراتيجيات المهمة لتعزيز النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم وزيادة تنافسيتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولتحقيق هذه الاستراتيجية فإن الأمر ليس بالسهل إذ أن هناك متطلبات وشروطا أساسية مسبقة يجب توافرها لتحقيقها بالشكل المطلوب، ولعل من أبرز هذه المتطلبات الأساسية توفر بيئة أعمال جيدة ذات مناخا مواتيا للاستثمار والنمو.

واستنادا لما سبق فقد بينت بعض الإسهامات النظرية والتطبيقية لمجموعة من الاقتصاديين والباحثين بوجود علاقة إيجابية بين مؤشرات بيئة الأعمال وتنويع الصادرات.

وتبعا لذلك، فقد تم تبويب هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

- **المبحث الأول: بيئة الأعمال وتنويع الصادرات في إطار المفاهيم النظرية.**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة وموقع إشكالية الدراسة الحالية منها.**

المبحث الأول

بيئة الأعمال وتنويع الصادرات في إطار المفاهيم النظرية

تلعب بيئة الأعمال دورا مهما من خلال تحسين مؤشراتها في تسهيل عملية تنويع الصادرات والوصول إلى أسواق جديدة سواء كانت إقليمية أو دولية، وقد خضعت هذه العلاقة بين بيئة الأعمال وتنويع الصادرات للعديد من الدراسات النظرية والقياسية بهدف إثباتها وتحديد مدى تأثير العوامل المختلفة في نجاح هذه العملية.

أولاً: ماهية بيئة الأعمال

1. مفهوم بيئة الأعمال وخصائصها

تعد بيئة الأعمال المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات والشركات لتحقيق أهدافها وتنفيذ أنشطتها، مع اتسامها بالتغير المستمر نتيجة التطورات الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية، حيث تواجه بيئة الأعمال فرصا وتحديات تجعل من الضروري فهمها وتحليلها بعمق لضمان النجاح والاستدامة، معرفة ودراسة أساسيات بيئة الأعمال بالتطرق لبعض المفاهيم لبيئة الأعمال بحيث سيتم بداية وكتعريج إلى تقديم تعريفات لكل من البيئة والأعمال.

1.1.مفهوم بيئة الأعمال

أ- **البيئة:** تعددت التعاريف المتعلقة بالبيئة بين العديد من الباحثين، نذكر بعضها فيما يلي:

- عرفها **روبينز (ROBBINS)**: "بأنها جميع العوامل والمتغيرات الواقعة خارج حدود المؤسسة".
- أما **هاولي (HAWLEY)**: فهي" الظواهر خارج المؤسسة ولديها إمكانات التأثير عليها".
- في حين عرفها روبرت **مايلز (ROBERT MILES)** على النحو التالي: "خذ الكون واطرح منه النظام الفرعي الذي يمثل المؤسسة فيكون الباقي هو المؤسسة". [1]
- أما بالنسبة **لإيمري وترست (EMERY ET TRIST)**: فهي مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة، كما أن البيئة تحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المؤسسة وتحقيق أهدافها.
- ومن وجهة نظر **ديل (DILL)**: بيئة العمل بالمؤسسة هي ذلك الجزء من البيئة الإدارية التي تلائم عملية وضع وتحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة، وتتكون هذه البيئة من خمس مجموعات من الأطراف وهي العملاء، الموردون، العاملون، والمؤسسات المنافسة، بالإضافة إلى جماعات الضغط أو التأثير كالحكومة واتحادات العمل وغيرها. [2]

ب- **الأعمال:** هناك ثلاثة منظورات تتوزع وفقا لها جملة التعريفات للأعمال عموما، وهي:[3]

---

[1] حسن حريم، **إدارة المنظمات: منظوركلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2009، ص: 46.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص: 28-29.

[3] مؤيد سعيد السالم، **نظرية المنظمة(الهيكل والتصميم)**، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2008، ص: 11.

- **الأعمال هي التجارة:** وهي العملية التي تتم فيها إنتاج المنتجات من سلع وخدمات ذات القيمة الاقتصادية.
- **الأعمال هي مجال عمل:** الأعمال هنا التخصص، الصنعة أو التميّز في تقديم منتج ما.
- **الأعمال هي المنشأة:** وذلك بهدف تحقيق الربح بإنتاج المنتجات التي تطلبها السوق.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الأعمال ما هي إلا مجموعة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تقوم بها مجموعة من الأفراد بشكل متعاون لتحقيق جملة من الأهداف، إما بتقديم سلعة أو خدمة مقابل ربح معين أو بضمان توفير الموارد لأنشطة الأعمال لمزاولتها.

ج- **بيئة الأعمال:** تعددت التعاريف المقدمة لبيئة الأعمال، يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

وفقا **البنك المركزي**، بيئة الأعمال هي مجموعة من العوامل المرتبطة بمكان محدد، والتي تشكل الإطار الذي يحدد الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل، وكذا التوسع في أنشطتها، وللسياسات والممارسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق التي قد تحد من المنافسة في السوق.[1]

أما من وجهة نظر **التقرير الاستثماري العالمي** فبيئة الأعمال هي "تلك الظروف والعوامل المؤثرة على توطين الاستثمار الأجنبيّ المباشر واتجاهه كالظروف السياسية السائدة واستقرارها، والعوامل الاقتصادية ودرجة التوازن، والاختلاف فيها والنظام القانوني ومدى وضوحه واستقراره".[2]

كما تعرف بيئة الأعمال على أنها المحيط الشامل الذي تعمل فيه الشركات، والتي تساهم بشكل مباشر على أداء الشركات وقدرتها التنافسية، بدءا من التشريعات والقوانين، الوضع المالي والاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى علاقاتها مع الخارج ومع الهيئات الدولية، المعاهدات والاتفاقيات التجارية المبرمة، الأوضاع الاجتماعية والأوضاع الإدارية.[3]

أيضا تم تعريفها على أنها "مجموعة من الظروف والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون اخر".[4]

أيضا، تم تعريفها على أنها" مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المؤسسات الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات".[5]

---

[1] البنك الدولي، **تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع**، تقرير عن التنمية في العالم 2005، 2005، ص: 02.

[2] مؤيد سعيد السالم، **مرجع سابق**، ص: 110.

[3] تشام فاروق، **دوروأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، المنظم من طرف كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 22-23 أفريل 2003، ص: 07.

[4] سعيد النجار، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1991، ص: 126.

[5] بخته فرحات، **بيئة العمل و أثرها على التنافسية الدولية(دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص: 52.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن بيئة الأعمال هي الإطار الشامل الذي تعمل ضمنه الشركات والمؤسسات التجارية وتتفاعل معه، وتشمل هذه البيئة مجموعة متنوعة من العوامل والظروف التي تؤثر على عمل هذه الشركات وتحدد مسار نموها، وتتضمن هذه العوامل الجوانب الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي والتضخم، والجوانب الاجتماعية مثل التغيرات الديموغرافية والاتجاهات الثقافية، والجوانب التكنولوجية مثل التقدم التكنولوجي والابتكارات، بالإضافة إلى العوامل السياسية مثل السياسات الحكومية والاستقرار السياسي، والعوامل البيئية والقانونية .إن تفاعل هذه العوامل يشكل بيئة معقدة وديناميكية تؤثر بشكل كبير على سلوك الشركات وفرص نجاحها. لذلك، يعتبر فهم هذه العوامل وتحليل تأثيراتها أمرًا أساسيًا لتحقيق النجاح في بيئة الأعمال المعاصرة.

2.1. خصائص بيئة الأعمال

تتسم بيئة الاعمال بمجموعه من الخصائص التي حددها ستيفن شوتيل Stephen Shohteel، ويمكن إيجازها على النحو التالي:[1]

أ- **التعقيد**: تشير هذه الخاصية إلى وجود العديد من العناصر والعوامل المتداخلة في البيئة متعددة الأبعاد، بحيث تتنوع هذه العوامل بين البسيطة والمباشرة إلى المعقدة والمتشابكة التي تتطلب تحليلا دقيقا لفهم تأثيراتها، قد يكون التعقيد ناتجا عن تنوع العوامل القانونية، الاقتصادية، التكنولوجية والاجتماعية التي تتعامل معها المنظمات.

ب- **التنويع:** تعكس بيئة الأعمال طبيعة متعددة الأبعاد تضم عناصر متنوعة مثل الثقافات المختلفة والأنظمة الاقتصادية والتكنولوجية، يفرض هذا التنوع تحديات على المنظمات تتعلق بكيفية التأقلم مع التغيرات السريعة أو الحفاظ على الاستقرار في بيئة تنافسية.

ت- **التغير:** تتميز بيئة الأعمال بالتغير المستمر والمتسارع يمكن أن يحدث التغير في مختلف العوامل مثل التكنولوجيا، الأسواق، أو التشريعات مما يستدعي من المنظمات التكيف بسرعة لتجنب التأثيرات السلبية على استقرارها.

ث- **عدم التأكد:** تشير هذه الخاصية إلى الصعوبات التي تواجه المنظمات في التنبؤ بالمتغيرات المُستقبلية، ويزداد هذا التحدي مع نقص المعلومات الدقيقة والموثوقة، مما يؤدي إلى زيادة التكلفة والجهد في اتخاذ القرارات.

2. المكونات الرئيسية لبيئة الأعمال

تتمثل المكونات الرئيسية لبيئة الأعمال في مجموعة من العناصر المتداخلة، هذه العناصر تؤثر في مجملها على أداء المؤسسات أو الشركات وقدرتها على تحقيق أهدافها، ويمكن توضيح أهم هذه المكونات كما يلي:

[1] علاء الدين عبد الغني محمود، إدارة المنظمات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص: 393-395.

1.2. البيئة الاقتصادية

تشير البيئة الاقتصادية إلى سمات ومكونات النظام الاقتصادي الذي تعمل المؤسسة في إطاره، ويشمل ذلك عوامل مثل الدخل والطلب وتوافر موارد الإنتاج ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة والسياسات النقدية والمالية التي تنفذها الحكومة.[1]

يمكن تصنيف مؤشرات البيئة الاقتصادية إلى عدة أنواع:[2]

- ✓ **مؤشرات تعكس القوة الاقتصادية:** مثل القدرة التنافسية للاقتصاد، ومعدل نمو الدخل القومي، وحجم احتياطيات النقد الأجنبي والديون الخارجية، ومعدل تغطية الصادرات للواردات، ومستوى الانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية.
- ✓ **مؤشرات مرتبطة بالسياسة الاقتصادية الكلية:** مثل أسعار الفائدة، واستراتيجيات سعر الصرف، ومستويات الاستثمار العام، والدورة الاقتصادية، والتضخم.
- ✓ **مؤشر البنية الأساسية:** تلعب حالة البنية الأساسية دورًا حاسمًا في التأثير على خيارات الاستثمار وتشمل خدمات مختلفة، بما في ذلك إمدادات الكهرباء الموثوقة، وأنظمة النقل المنظمة جيدًا (مثل الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز). وتهدف الحكومة إلى تحسين هذه الخدمات، حيث أن الجودة غير الكافية يمكن أن تؤثر سلبًا على نفقات الإنتاج والقدرة التنافسية للمؤسسات.[3]
- ✓ **مؤشر كفاءة المؤسسات المالية:** يتجلى هذا المؤشر في مدى قدرة البنوك على إدارة المشاريع الدولية بفعالية من خلال عمليات التمويل. تلعب كفاءة البنوك دورًا حاسمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة، وخاصة عند النظر في الظروف المواتية وتكاليف الاقتراض.[4] بعبارة أخرى، تعكس كفاءة البنوك قوة القطاع المالي والمصرفي بالإضافة إلى أداء سوق الأوراق المالية.[5]
- ✓ **مؤشر الاستقرار الاقتصادي:** ويتحدد بمدى شفافية السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة.[6]

---

[1] نادية العارف، **التخطيط الاستراتيجي والعولمة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 2003، ص:123

[2] قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص ص: 123-132.

[3] زايري بلقاسم- بلحسن هواري، **مرجع سابق**، ص ص: 752-753

[4] قريد عمر، **مرجع سابق**، ص: 132.

[5] عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص:11.

[6] قرفي عبد العزيز- قوري فيصل، **تقييم المناخ الاستثماري و أثره في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي العلمي حول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة بسكرة، الجزائر، من 03 إلى 05 ماي 2011، ص: 07.

2.2. البيئة السياسية

تشير البيئة السياسية إلى المناخ السياسي (بيئة الأعمال السياسية) السائدة في المجتمع الذي تعمل فيه المنظمة، مثل شكل النظام السياسي، ومدى تمتع الأفراد بحرية التعبير، ونمط الحكم السائد.[1]

كما تشير إلى الاستقرار السياسي وهو يمثل درجة ثقة قطاع الأعمال بالسلطات العامة، ومصداقية التزاماته، واستقرار تشريعاته.[2]

فإذا كانت البيئة السياسية غير مستقر فإن هذا سيكون له تأثير سلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، حيث سيظهر ذلك من خلال تراجع معدلات الادخار والاستثمار، هذا لأن المستثمرين سيفقدون الثقة في استقرار النظام الحاكم، مما يدفعهم إلى البحث عن المناطق التي تتمتع بدرجة أعلى من الاستقرار السياسي والأمني، سعياً وراء الأمان وتقليل المخاطر المحتملة على أصولهم الاستثمارية.[3]

3.2. البيئة القانونية والتشريعية

تشير البيئة القانونية إلى جميع العناصر ذات الصلة بالإطار القانوني واللوائح والتشريعات التي تؤثر على أنشطة الاستثمار المحلي والأجنبي وتحدد مدى تنفيذها داخل دولة ما، فالوضوح والاستقرار في التشريعات المتعلقة بالاستثمار يلعبان دوراً محورياً، كما أن توفير الحماية القانونية وضمان سلاسة الإجراءات التنظيمية يعتبران عاملين حاسمين في تشجيع الاستثمار وتعزيزه، لذا، من الضروري أن تكون القوانين واللوائح المرتبطة بالاستثمار متناسقة وخالية من التناقضات.[4]

4.2. البيئة الاجتماعية والثقافية

يمكن أن نختزل البيئة الاجتماعية والثقافية لأنشطة المؤسسة إلى العوامل الناشئة عن السلوك البشري، حيث تتمثل العوامل الثقافية في العادات والمعتقدات وقيم المجتمعات البشرية، أما العوامل الاجتماعية فيمكن حصرها في مجموعة من المؤشرات أهمها معدلات الزيادة السكانية والبنية الاجتماعية،[5]فضلا عن معدل الفقر، ومتوسط الدخل السنوي للفرد، وإحصاءات التشغيل والبطالة، وقوانين العمل القائمة، وتتجلى هذه العوامل في

---

[1] مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه وهران، الجزائر، 2013- 2014، ص: 55.

[2] قرفي عبد العزيز- قوري فيصل، **مرجع سابق**، ص: 08.

[3] يمينة سهايلية، **دور حوكمة الشركات في تحسين بيئة الأعمال وتنشيط سوق الأوراق المالية) دراسة حالة الأسواق المالية الناشئة)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018-2019، ص:87.

[4] مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص: 139.

[5] S.Bonaur, V. Vlasova, Iryna Rarnovska, **The influence of the socio-cultural environment on entrepreneurial activity**, Bulltetin of Livv national Academy of Arts, 49(11), 2022, P: 01.

تكاليف العمالة وكفاءة وسهولة العمليات المشاركة في الإدارة والتشغيل ضمن هذه الأطر، بالإضافة إلى ذلك، تلعب مستويات ثقة المستهلك وغيرها من المقاييس المرتبطة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم دورًا مهمًا،[1] وتعد كل من البيئة الاجتماعية والثقافية ذات أهمية بالغة لفهم احتياجات السوق والاستجابة لها، لهذا يجب على رواد الاعمال الاستفادة من هذه العوامل لتحقيق أقصى قدر من الربح والتكيف مع التغيرات مثل التقدم التكنولوجي والتحولات السياسية.

3. مؤشرات تقييم بيئة الأعمال

يشمل تقييم بيئة الأعمال مجموعة من المؤشرات التي تساعد في تحديد جودة البيئة التي تعمل بها المؤسسات، وفي تحديد قدرتها على المنافسة، ومن أهم هذه المؤشرات التي تعتمدها العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية في تقييمها لبيئة الأعمال في مختلف الدول ما يلي:

1.3. مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Ease of Doing Business Index)

يُعد هذا المؤشر جهود تعاونية بين فريق عمل وآلاف الاقتصاديين البارزين على مستوى العالم، حيث يتم إصداره منذ عام 2004 بالشراكة بين مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويُعتبر هذا المؤشر أداة استرشادية مهمة لتقييم تأثير القوانين والإجراءات المتعلقة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، كما يستعرض تجارب الإصلاح الناجحة التي تم تطبيقها في دول أخرى، كما ويعكس مؤشر سهولة أداء الأعمال تصنيف الدول ضمن هذا المؤشر مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار، كلما كانت مرتبة الدولة أقل بالمؤشر كانت جاذبيتها أكبر للاستثمار فيها من حيث تحقيق عوائد أفضل واستقرار أكبر في المشاريع طويلة الأجل.[2]

ووفقا لقاعدة بيانات بيئة الأعمال، يتكون مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من عشرة مؤشرات فرعية، وهي:[3]

- **مؤشر بدء النشاط التجاري:** يُسجل هذا المؤشر التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عند بدء مشروع جديد، بما في ذلك الإجراءات البيروقراطية والوقت والتكاليف المرتبطة بتأسيس الأعمال.
- **مؤشر استخراج تراخيص البناء:** يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع، بما في ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتوصيل الخدمات، وتقديم الإشعارات المطلوبة، وإجراء عمليات التفتيش.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2011، ص: 16.

[2] بخته فرحات، **مرجع سابق**، ص:57.

[3] مريم سياخن، **متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري**، الباحث الاقتصادي، جامعة 20أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، المجلد:09، العدد:01، 2020، ص: 10.

- **مؤشر الحصول على الكهرباء:** يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة لتوصيل الكهرباء بشكل دائم إلى منشأة تجارية حديثة البناء، مما يعكس كفاءة الخدمات العامة.
- **مؤشر تسجيل الملكية:** يقيس عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المرتبطة بنقل ملكية عقار يتضمن أرضًا ومستودعًا معياريًا، مع افتراض خلو العقار من أي نزاعات قانونية.
- **مؤشر الحصول على الائتمان:** يقيس هذا المؤشر فعالية أنظمة الإبلاغ الائتماني وجودة القوانين التي تسهل الإقراض، بما في ذلك قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس.
- **مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:** يقيس قوة الحماية الممنوحة للمساهمين الأقلية ضد إساءة استخدام أصول الشركات من قبل أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى حقوق المساهمين ومتطلبات الشفافية في الإدارة.
- **مؤشر دفع الضرائب:** يقيس هذا المؤشر العبء الضريبي على الشركات متوسطة الحجم، بما في ذلك الضرائب والاشتراكات الإجبارية، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المرتبطة بدفع الضرائب.
- **مؤشر التجارة عبر الحدود:** يقيس كفاءة عمليات الاستيراد والتصدير، بما في ذلك الوقت والتكلفة المرتبطة بتبادل السلع تجاريًا عبر الحدود.
- **مؤشر إنفاذ العقود:** يقيس الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري عبر محكمة محلية من الدرجة الأولى، مما يعكس فعالية النظام القضائي.
- **مؤشر تسوية حالات الإعسار:** يدرس هذا المؤشر الوقت والتكلفة والنتائج المرتبطة بإجراءات إشهار الإفلاس، بالإضافة إلى قوة الإطار القانوني المنظم لإجراءات التصفية وإعادة التنظيم.

2.3. مؤشر جاهزية بيئة الأعمال

استحدث مؤشر جاهزية بيئة الأعمال سنة 2021 بمشورة خبراء مجموعة البنك الدولي وتوصيات الأكاديميين والممارسين المؤهلين من خارج المجموعة فضلا عن الملاحظات التقييمية المستخلصة من عملية تشاور مكثفة مع المستخدمين المحتملين للتقرير في الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويستهدف هذا المؤشر إلى تنمية القطاع الخاص في عشرة (10) مجلات تتوافق مع المراحل المختلفة لدورة حياة المؤسسة ومشاركتها في السوق أثناء تأسيسها وتشغيلها (أو توسيع نشاطها) وتصفيتها (أو إعادة تنظيمها)، والمجالات العشرة هي: تأسيس الشركات، محل نشاط الشركة، خدمات المرافق، العمالة، الخدمات المالية، التجارة الدولية، الضرائب، تسوية المنازعات، المنافسة في السوق، إعسار الشركات.[1]

[1] مجموعة البنك الدولي، **تقرير الجاهزية لأنشطة الأعمال 2024**، ص: 02.

الشكل رقم01-01: مجالات مؤشر جاهزية بيئة الأعمال

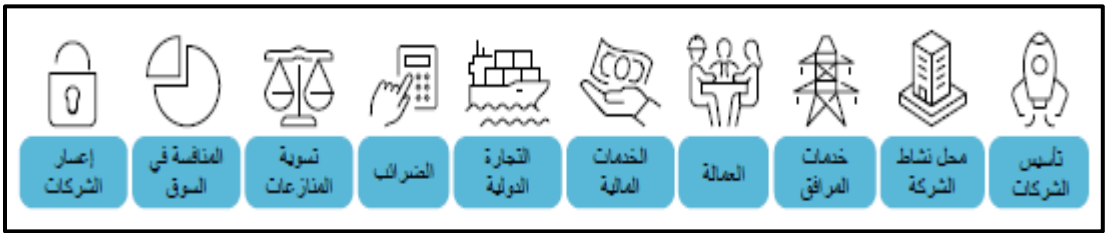

المصدر: مجموعة البنك الدولي، **تقرير الجاهزية لأنشطة الأعمال 2024**، ص: 04.

في إطار كل مجال، يركز مؤشر جاهزية بيئة الأعمال على ثلاثة ركائز وهي: [1]

- **الركيزة 01: الإطار التنظيمي**

ويتألف الإطار التنظيمي من القواعد واللوائح التنظيمية التي يجب على الشركات اتباعها عند التأسيس والتشغيل (أو التوسيع) والتصفية (أو إعادة التنظيم)، والمؤشرات في إطار هذه الركيزة تتميز بين القواعد واللوائح التنظيمية التي تعزز الوضوح والعدالة واستدامة بيئة الأعمال وتلك التي تعوق دون ضرورة، نشاط ريادة الأعمال.

- **الركيزة 02: الخدمات العامة**

تشمل الخدمات العامة المنشآت والمرافق التي توفرها الحكومات لدعم الامتثال للوائح والضوابط التنظيمية، ودعم المؤسسات والبنية التحتية التي تسهل أنشطة الأعمال، وتقتصر المؤشرات في إطار هذه الركيزة على نطاق بيئة الأعمال في التشغيل البيني للخدمات الحكومية والشفافية.

- **الركيزة 03: الكفاءة التشغيلية**

تشير الكفاءة التشغيلية إلى تسيير سبل الامتثال للإطار التنظيمي والاستخدام الفعال للخدمات العامة ذات الصلة المباشرة بالشركات.

الشكل رقم 01-02: الركائز الأساسية لمؤشر جاهزية بيئة الأعمال

المصدر: مجموعة البنك الدولي، **تقرير الجاهزية لأنشطة الأعمال 2024**، ص: 05.

[1] مرجع سابق، ص: 05.

استنادا لما سبق يمكن أن نحدد أهم الفروقات الأساسية بين مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومؤشر جاهزية بيئة الأعمال كما يلي:

الجدول رقم 01-01: أوجه الاختلاف بين مؤشري سهولة الأعمال وجاهزية بيئة الأعمال

	مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	مؤشر جاهزية بيئة الأعمال
التركيز	يركز على تقييم بيئة الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة	يستهدف تنمية القطاع الخاص بشكل عام
التقييم	ركز على الأعباء التنظيمية التي تتحملها الشركات مع بعض الاهتمام بالخدمات العامة	يقيم الأعباء التنظيمية وجودة اللوائح، بالإضافة إلى الخدمات العامة
جمع البيانات	يستخدم 11 استبيانا لجمع البيانات	يستخدم 21 استبيانا لجمع البيانات
التغطية	أغفل تقرير سهولة ممارسة الأعمال مجالات مهمة مثل العمالة	يغطي جميع المجالات الرئيسية المتعلقة بدورة حياة الشركة

المصدر: مجموعة البنك الدولي، **تقرير الجاهزية لأنشطة الأعمال 2024**، ص: 02.

3.3. مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index)

تعرف الحرية الاقتصادية على أنها قدرة الشركات والأفراد على التمتع الكامل بأنشطتهم الاقتصادية دون تدخل مفرط أو مسيئ من قبل الدولة أو أي جهة فاعلة أخرى،[1] بعبارة أخرى هي البيئة التي تتمتع فيها مختلف الوحدات الاقتصادية بحرية العمل والإنتاج واستهلاك والاستثمار بطريقة يرونها مناسبة.[2]

أصدرت منظمة Heritage منذ 1995 بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال(The Wall Street journal) مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث يعمل هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم، حيث يضم كل جانب من هذه الجوانب ثلاث (03) مؤشرات فرعية كما يلي: [3]

- **سيادة القانون:** وتضم حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة.
- **حجم الحكومة:** وتضم الحرية الجبائية، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية.
- **الكفاءة التنظيمية:** وتضم حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية.
- **انفتاح الأسواق:** وتضم الحرية التجارية، حرية الاستثمار، الحرية المالية.

[1] Felix Fofana N'Zué, & Durand Koffi Gilbert Adjassou, **Economic Freedom and Foreigan Direct Investment in Togo: Is There a Relatonship?** International journal of Economics and Finance,Vol:16, No:4, 2024, P: 91.
[2] Razmi, A, Razmi, M. J. and Shahraki, S., **The impact of economic freedom on economic growth, institutional school approach**, Journal of Knowledge & Development, 16(28), P:57-127
[3] www.heritage.org, Viewed on 09-03-2025 at 21:40.

ويتم قياس هذه المؤشرات من خلال الترتيب التنقيطي (0-100) وتصنف من خلاله الدول إلى دول غير حرة اقتصاديا (0- 49.9)، دول يغلب عليها غياب التمتع بالحرية الاقتصادية (50-59.9)، دول معتدلة الحرية الاقتصادية (60-69.9)، دول تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة (70-79)، دول ذات حرية اقتصادية كاملة (80-100)، أما مؤشر الحرية الاقتصادية الإجمالي فيحسب من خلال أخذ متوسط المؤشرات الفرعية له.[1]

4.3. مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index)

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بإصدار مؤشر التنافسية العالمي سنوياً منذ عام 1979، والهدف الرئيسي من هذا المؤشر هو تقييم القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية التي يغطيها تقرير التنافسية، بالإضافة إلى تصنيفها وفقاً لمستوى قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي والعوامل محددة لها، ويعتمد ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي على تحليل 114 مؤشر فرعي، مجمعة في 12 ركيزة أساسية، هذه الركائز تشكل في مجملها الأسس الجوهرية للقدرة التنافسية للدول. [2]وهي تتمثل فيما يلي:

- **مجموعة المتطلبات الأساسية:** تضم أربعة مؤشرات، وهي: مؤشر المؤسسات، مؤشر البنية التحتية، مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومؤشر الصحة والتعليم الأساسي؛
- **مجموعة محفزات الكفاءة:** تحتوي على ستة مؤشرات، وهي: مؤشر التعليم العالي والتدريب، مؤشر كفاءة سوق السلع، مؤشر كفاءة الأسواق المالية، مؤشر الجاهزية التكنولوجية، ومؤشر حجم السوق؛
- **مجموعة عوامل الابتكار والتطوير:** تضم مؤشر تطور بيئة الأعمال ومؤشر الابتكار.[3]

4.3. مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index - CPI)

يُعد مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index - CPI) أحد المؤشرات المركبة التي أطلقت عام 1995 من طرف منظمة الشفافية الدولية*، وذلك بهدف قياس مدى انتشار الفساد في القطاع العام عبر مختلف دول العالم، يهدف المؤشر إلى رصد مدى التحسن في الإجراءات الحكومية والشركات العالمية، وتحديد درجة تفشي الفساد في الدولة، وتأثير ذلك على المناخ الاستثماري، كما يركز المؤشر على نظرة الشركات العالمية الأجنبية تجاه الاستثمار في الدول المضيفة ومدى توفر التشريعات القانونية والإجرائية التي تحد من الفساد في تلك

---

[1] حكيمة حليمي، ليلى حليمي، **دراسة تحليلية احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنه 2018 باستخدام طريقة ACP**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، المجلد07، العدد12، 2019، ص: 250.

[2] المعهد العربي للتخطيط، **دليل المؤشرات الدولية وقواعد البيانات**، الكويت، ط01، 2019، ص: 35.

[3] بن اودينة بوحفص، **مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة -دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص دراسات مالية، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019-2020، ص ص: 176-177.

* **منظمة الشفافية الدولية:** هي منظمة دولية غير حكومية مقرها في برلين، تأسست عام 1993، هدفها الأساسي حث الدول على محاربة الفساد.

الدول، إضافة الى ذلك يهتم المؤشر بمدى تطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة، والذي يُعد عنصرًا أساسيًا لضمان تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

تتراوح درجات هذا المؤشر بين 0 و100، حيث تعني الدرجة الأقرب إلى المئة (100) أن الدولة أقل فسادًا، بينما تشير الدرجة الأقرب إلى الصفر (0) إلى ارتفاع مستوى الفساد في الدولة.[1]

ثانياً: ماهية تنويع الصادرات

يعد تنويع الصادرات استراتيجية اقتصادية حيوية تتبناها مختلف الدول لتقليص اعتمادها على مجموعة محدودة من السلع أو الخدمات في صادراتها، وذلك بهدف تعزيز استقرار اقتصادها وزيادة قدرتها في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية، هذا المفهوم الاقتصادي الهام يتخذ أنماطاً متعددة، حيث يمثل كل نمط منها أسلوباً مختلفاً في توسيع وتنويع المحفظة التصديرية للدولة.

1. مفهوم تنويع الصادرات و أنماطه

1.1.مفهوم تنويع الصادرات

قبل التطرق إلى مفهوم تنويع الصادرات، من الضروري البدء بتعريف الصادرات.

1.1.1. تعريف الصادرات

تعرف صادرات السلع والخدمات بأنها القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم توفيرها لأسواق الدول الأخرى، وتشمل هذه الصادرات مجموعة واسعة من العناصر، مثل قيمة السلع المادية، وتكاليف الشحن، وأقساط التأمين، ومصاريف النقل، بالإضافة إلى الخدمات المرتبطة بالسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم التراخيص، كما تتضمن أيضًا خدمات متنوعة أخرى كالاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية.[2]

وتعرف أيضا بأنها "جزءا من الناتج الوطني المحلي المباع الى العالم الخارجي". وبمعنى آخر، تمثل الصادرات أحد مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي.[3]

كما تعرف أيضا بأنها "مبيعات البضائع في الخارج، وبالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي".[4]

---

[1] مريم سياخن، **مرجع سابق**، ص: 12.

[2] البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS، تاريخ الاطلاع: 29-01-2025بتوقيت 18:10.

[3] عمر صخري، **التحليل الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 05، 2005، ص: 130.

[4] Silem Ahmed et Jean-Marie Albertin, **Lexique d'économie**, Dalloz, paris, 4éme édition, P: 272.

تعرف الصادرات على أنها" انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ الى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية".[1]

2.1.1. تنويع الصادرات

يُعرف تنويع الصادرات على أنه التغيير في هيكل مزيج المنتجات التصديرية الحالية للبلد أو الوجهة التصديرية، أو على أنه انتشار الإنتاج عبر العديد من القطاعات.[2]

كما يعرف تنويع الصادرات على أنه التوسع في محفظة التصدير إما من خلال زيادة حصص تصدير المنتجات الحالية أو في إضافة منتجات جديدة أو الاثنين معا والوصول إلى أسواق جديدة.[3]

كما ينصرف تعريف تنويع الصادرات بالمعنى الواسع بأنه تصدير منتجات جديدة إلى الأسواق الحالية، أو منتجات قديمة إلى أسواق جديدة، أو منتجات جديدة إلى أسواق جديدة.[4]

في إطار استراتيجيات النمو الموجهة نحو التصدير، يُعد تنويع الصادرات عملية تحولية تهدف إلى الانتقال من النمط التقليدي للتصدير القائم على المواد الأولية إلى نمط غير تقليدي يعتمد على تنوع المنتجات من خلال توسيع قاعدة المنتجات المصدرة، يلعب التنويع دورًا محوريًا في تقليل التقلبات في إيرادات الصادرات، وزيادة القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي، كما يساهم هذا التحول في تنمية القدرات التكنولوجية، وتعزيز التعلم من خلال الممارسة العملية، وتسهيل التكامل الأمامي والخلفي بين الأنشطة الاقتصادية، مما يعزز الترابط بين القطاعات ويسهم في توسيع الأسواق ونموها.[5]

استنادا إلى التعريفات السابقة نستنتج أن تنويع الصادرات هو استراتيجية اقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق المنتجات المصدرة وتنويع الأسواق المستهدفة، حيث يتم ذلك من خلال إدخال منتجات جديدة أو الولوج إلى أسواق جديدة، مما يساهم في تقليل التقلبات في عائدات التصدير وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد، علاوة على ذلك فإن تنويع الصادرات يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز التكامل بين مختلف القطاعات المختلفة في الدولة.

[1] خليل أحمد خليل، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997، ص: 66.

[2] Salomon Samen, **A Primer On Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings And Empirical Evidence**, Grouth and Gisis Unit-World Bank Institute, May 2010, P: 04.

[3] Siope V, O. M., **Export Diversification and Intra - Industry trade in Africa**. United Nation Economic Commission for Africa DRAFT, 2012, P: 05.

[4] Siope.V.Ofa-Malcolm Spence-Simon Mevel and Stephen Karingi, **Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa**, United Nations Economic Commission for Africa DRAFT, June 2012, P:05.

[5] Salomon Samen, **Op.cit**, P:04.

2.1. أنماط تنويع الصادرات

يأخذ تنويع الصادرات أنماط مختلفة، وهي:[1]

1.2.1. التنويع الافقي Horizontal diversification: يتمثل في قطاع واحد، سواء كان أولياً أو ثانوياً أو خدماتياً، حيث يضمن إدخال تغييرات على تشكيلة صادرات القطاع عبر إضافة منتجات جديدة إلى التشكيلة الحالية.

2.2.1. التنويع العمودي Vertical diversification: يتم من خلال معالجة السلع المنتجة محلياً، لتكون حلقة وصل بين القطاعات الاقتصادية الثلاث. يشمل ذلك التوجه نحو استغلال هذه المنتجات في الأنشطة ذات القيمة المضافة، مما يؤدي إلى توسيع الفرص في سوق المواد الأولية ويعزز النمو والاستقرار.

3.2.1. التنويع القطري Diagonal diversification: يتضمن هذا النوع الانتقال من التركيز على القطاع الأولي إلى التركيز على القطاعين الثانوي والخدمي، مما يعكس التغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد.

2. أهداف تنويع الصادرات

يخلق تمركز الصادرات في عدد قليل من السلع الأساسية إلى مخاطر اقتصادية وسياسية حقيقية، مما يبرز أهمية تنويع الصادرات كوسيلة لمواجهة تلك المخاطر، يساعد هذا التنويع على تقليل الآثار السلبية المحتملة الناتجة عن عدم استقرار إيرادات العملة الصعبة، وفي هذا السياق تبرز أهداف رئيسية لتنويع الصادرات، منها:[2]

- تقليل التبعية لأسواق جغرافية محدودة، من خلال توسيع نطاق فرص التصدير وتعزيز روابط التكامل الخلفي (المرتبطة بتوريد المدخلات) والأمامي (المرتبطة بتوزيع المنتجات) في إطار الخدمات والمدخلات المحلية؛
- تجنب تقلبات الطلب العالمي على المواد الأولية، نظرًا لضعف مرونة الطلب العالمي تجاه أسعار المواد الأولية، مما قد يؤدي في النهاية إلى انخفاض عائدات الصادرات؛
- العمل على تفادي التأثيرات السلبية على الطلب، يُعد انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج المواد الأولية، وضعف التكامل الأمامي والخلفي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، من العوامل التي تسهم في تراجع النمو الاقتصادي.

[1] أولاد زاوي عبد الرحمان- حريرش ناجي، **سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، العدد 07، المجلد 05، جوان2017، ص: 92.

[2] علي عبابه، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل استراتيجيات تنويع الصادرات خارج المحروقات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018-2019، ص: 11.

3. مؤشرات تنويع الصادرات

يقاس تنويع الصادرات بمؤشرات إحصائية عديدة نذكر منها:

1.3. مؤشر التركز السلعي للصادرات (Concentration Index H)

ويسمى أيضا بمؤشر **هرفندل-هيرشمان (Herfindahl-Hirshman)** ، يقيس هذا المؤشر درجة تركز صادرات الدولة على منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، وهو بذلك يعكس قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة والتواجد في الأسواق الدولية، كما يستخدم هذا المؤشر لتقييم مدى التبعية الاقتصادية للدولة، حيث أن التخصص المفرط في إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع (خاصة الأولية منها) يشير إلى اعتماد كبير على هذه المنتجات في توليد جزء مهم من الناتج المحلي الإجمال، هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد عرضة للتأثر السريع بالتقلبات في أسواق هذه الصادرات، وعليه، فإن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يضع الدولة في موقف خطر، مما قد يؤثر سلبًا على إيراداتها من العملات الأجنبية.

ولقياس مدى تركز الصادرات السلعية في دولة ما، يتم استخدام معامل هرفندل-هيرشمان (Herfindahl-Hirshman)، الذي يحسب وفق الصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

(X): القيمة الاجمالية للصادرات؛

(X_i): قيمة الصادرات من السلعة (i)؛

(N): إجمالي عدد الصادرات الممكن تصديرها؛

(H): مؤشر تركز الصادرات (معامل هرفندال-هيرشمان للصادرات)؛

تنحصر قيمة معامل هرفندل-هيرشمان بين الصفر والواحد صحيح، أي$(0 \leq H \leq 1)$ فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دلّ ذلك على تنوع أكبر للصادرات، أما إذا كانت قيمة المؤشر تقترب من الواحد فدل ذلك على أن الصادرات متمركزة في عدد محدد من السلع.[1]

[1] قشرو فتيحة، **استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2004)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2016-2017، ص: ص: 149-150.

2.3. مؤشر تنوع الصادرات (Diversification Index)

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة الصادرات السلع الرئيسية لدولة ما من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1، حيث تشير القيم الأقرب إلى الصفر دل ذلك على تشابه أكبر بين هيكل الصادرات المحلية والعالمية، مما يعكس تنوعاً أعلى في الاقتصاد، أما عندما يصل المؤشر إلى الصفر فهذا يعني تطابقاً تاماً بين هيكل الصادرات الوطنية وهيكل الصادرات العالمية، مما يدل على تنوع مثالي.[1]

ويتم حساب هذا المؤشر وفقاً للصيغة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1}\left[H_{ij} - H_i\right]}{2}$$

حيث:

H_{ij} : حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات الدولة (j).

H_i : حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات العالم.

3.3. مؤشر Ogive

يقيس مؤشر Ogive انحرافات التوزيع المتساوي لحصص الصادرات بين السلع. يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:[2]

$$Ogive = \sum_{n=1}^{N} \frac{(X_n - \frac{1}{N})^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث:

(N): هو العدد الإجمالي للسلع التصديرية التي يتم النظر فيها؛

$(\frac{1}{N})$: من المفترض أن تكون هذه هي الحصة "المثالية" من عائدات التصدير لكل سلعة؛

(X_n): الحصة الفعلية للسلعة n من إجمالي الصادرات؛

يعرف "التنويع المثالي" على أنه الحالة التي تتوزع فيها حصص الصادرات بشكل متساو بين جميع السلع، (X تساوي 1/N لكل سلعة)، ومؤشر Ogive يساوي الصفر.

يؤدي التوزيع غير المتساوي لحصص الصادرات بين السلع إلى ارتفاع قيمة مؤشرOgive ، يعني تنويع الصادرات في هذا السياق توزيعًا أكثر مساواة بين سلع التصدير.

---

[1] لحسن عقومة – مراد جنيدي، **قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 08، العدد02، 2020، ص ص: 539-540.

[2] Ali Ridwan-Jeffrey Alwang-and Paul B. Siegel, **Is Export Diversification the Best Way to Achieve Export Growth and Stability?** Policy Research and External Affairs Working Papers, World Bank, July 1991, P:11.

4.3. مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index)

مؤشر التعقيد الاقتصادي: يقيس هذا المؤشر عدد المنتجات التي ينتجها اقتصاد ما، ويراقب احتمالية إنتاج نفس المنتج من قِبل جهات أخرى، حيث تحصل الدول التي تنتج سلعا أو خدمات لا تُصنع في أي مكان آخر على درجات تعقيد أعلى من الدول التي تُصنع منتجاتها على نطاق واسع، ويعتمد مؤشر التعقيد الاقتصادي على بيانات التجارة الدولية، ويستند إلى افتراض أن الدول ستصدر معظم المنتجات عالية الجودة، وبالتالي، ستعكس بيانات التجارة الإنتاج الإجمالي داخل الاقتصاد.[1]

ثالثاً: العلاقة النظرية لبيئة الأعمال بتنويع الصادرات

تعتبر بيئة الأعمال من المحددات الرئيسية لقدرة الدول على تنويع صادراتها، والانتقال من الاعتماد على عدد قليل من المنتجات إلى قاعدة تصديرية أوسع وأكثر مرونة، يمكن تلخيص هذه العلاقة في عدة نقاط رئيسية، وهي:

1. سهولة تأسيس الأعمال

تعد سهولة تأسيس الأعمال عاملاً حاسمًا في تحفيز النشاط الاقتصادي، فهي لا تقتصر على تقليل التكاليف المادية والوقت المستغرق، بل تشمل أيضًا تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية، مما يقلل من الحواجز أمام دخول رواد الأعمال إلى السوق. عندما تكون هذه الإجراءات الحكومية بسيطة وشفافة، تزداد فرص تحويل الأفكار إلى مشاريع قائمة، وهو ما يشجع على دخول عدد أكبر من الشركات الجديدة. هذا بدوره يعزز المنافسة التي تُعد محركًا أساسيًا للابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة، ما يفتح آفاقًا نحو تنويع الصادرات، خصوصًا إذا كانت هذه المنتجات تلبي احتياجات الأسواق الخارجية أو تقدم قيمة مضافة. في هذا السياق، تؤكد دراسة Djankov et al. (2002) أن تعقيد الإجراءات التنظيمية لا يخدم في الغالب المصلحة العامة، بل يُعيق دخول الشركات الجديدة ويرتبط بارتفاع مستويات الفساد وضعف الحوكمة، مما يؤدي إلى تقلص النشاط الرسمي وتراجع فرص الابتكار والنمو. وعليه، فإن تبسيط إجراءات التأسيس لا يُعد مجرد إصلاح إداري، بل يمثل مدخلًا فعالًا لدعم التنافسية والانفتاح على الأسواق العالمية.[2]

2. الحصول على تصاريح البناء والتراخيص

يعتبر هذا الأخير من المتطلبات الأساسية لبدء وتشغيل المشاريع، إلا أن هذه العملية قد تكون طويلة ومكلفة في بعض الدول، مما يؤدي إلى تأخير الاستثمارات وزيادة الأعباء على المستثمرين، وبالتالي فإن تبسيط الإجراءات المتعلقة بهذه التصاريح من شأنه أن يساعد في تقليل التكاليف وتحفيز الاستثمار في قطاعات جديدة، خاصة القطاعات التي تعتمد على البنية التحتية مثل الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية، وفي هذا

[1] International Monetary Fund (IMF), **Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries**, Prepared for the Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, P:11.

[2] Djankov, S., et al, **The regulation of entry**, The Quarterly Journal of Economics, 117(1),2002, P: 1-37

السياق تؤكد دراسة(2002) Djankov, S., et al على أن وتقليل الإجراءات المرتبطة بتسجيل الملكية والحصول على تصاريح البناء والتراخيص إلى جانب تحسين الشفافية وجودة القوانين من شأنها أن تسرع وتيرة النمو الاقتصادي،[1] ومن هذا المنطلق فإن تسهيل الحصول على تصاريح البناء ومختلف الإجراءات المتعلقة ببدء النشاط التجاري يمكن أن يكون له دور مباشر في دعم تنويع الصادرات من خلال قناة جذب استثمارات جديدة وتوسيع قاعدة الإنتاج.

3. الحصول على الائتمان

سهولة الحصول على الائتمان تمكن المؤسسات باختلاف أحجامها من تمويل الاستثمار في البحث والتطوير، وتطوير منتجات جديدة، وتوسيع نطاق عملياتها، وبالتالي الدخول في أسواق جديدة، كل هذا يعزز القدرة على تنويع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية. وفي هذا السياق تؤكد دراسة (2002) Beck Thorsten et al أن الأنظمة المالية المتطورة والفعالة تساعد في تعزيز النمو الصناعي وخلق بيئة مواتية لظهور قطاعات أخرى جديدة ومتنوعة،[2] مما يعزز بالتالي تنويع الصادرات على المدى الطويل.

4. البنية التحتية

إن العلاقة بين البنية التحتية الجيدة وتنويع الصادرات علاقة وثيقة وإيجابية، حيث تلعب البنية التحتية المتقدمة دورا رئيسيا في مساعدة البلدان على توسيع قاعدة صادراتها، كما أنها تسهل الوصول إلى الأسواق من خلال شبكات النقل والاتصالات الحديثة، وتعمل على خفض تكاليف الإنتاج والتجارة من خلال توفير خدمات الطاقة الموثوقة والخدمات اللوجستية الفعالة، وعلاوة على ذلك، يمكن للبنية الأساسية الجيدة أن تعزز القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات، وتشجع الابتكار وتجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تساهم في تطوير الصناعات الناشئة الموجهة نحو التصدير.

ومن ثم يمكن القول إن الاستثمار في البنية التحتية ليس مجرد عامل مساهم، بل هو أيضا شرط أساسي لتحقيق تنويع الصادرات بشكل مستدام وفعال، وهو ما يمكن أن يحقق فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني.

في هذا السياق فقد أجرى كل من الباحثين Nuno Limão و Anthony J. Venables دراسة للعلاقة بين البنية التحتية، والعوائق الجغرافية، وتكاليف النقل، والتجارة الدولية، وأوضحا من خلالها كيف أن للدول غير الساحلية تواجه تكاليف نقل أعلى، وأن تحسين البنية التحتية يمكن أن يقلل بشكل كبير من هذه التكاليف ويعزز حجم التجارة، ووجد الباحثان أن جودة البنية التحتية في كل من الدولة والبلدان التي تعبر خلالها البضائع له تأثير كبير على تكاليف الشحن، وأن تحسين البنية التحتية في يمكن أن يعزز بشكل ملحوظ التجارة في المنطقة ومن شأنه أن يسهم في تنويع الصادرات.[3]

---

[1] Simeon Djankov, Caralee McLiesh, Rita Ramalho, **Regulation and Growth**, (The World Bank), 2006, P: 01-09.

[2] Beck Thorsten, - Ross Levine, **Does the stock market or banks matter for growth, allocation, and stability?**, NBER Working Paper No. W8982, 2002, P:01-46.

[3] Nuno Limão, Anthony J. Venables, **Infrastructure Geographical Disadvantage Transport Costs and Trade**, The World Bank Economic Review, 15(03),The World Bank Economic Development Research Group,washington(usa), P: 27

المبحث الثاني

الدراسات السابقة وموقع إشكالية الدراسة الحالية منها

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين بيئة الأعمال وتنويع الصادرات، وذلك بالتعرض لأهم مؤشرات بيئة الأعمال وتحديد أثارها على تنويع الصادرات.

وعليه سيتم التعرض في هذا المبحث إلى عرض لأبرز الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى عرض مجموعة من النقاط تبرز فيها الدراسة الحالية إضافتها البحثية على بقية الدراسات السابقة.

أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة فضيلة مزوزي- محمد قويدري(2020):[1]

تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان-هرفندل دراسة تحليلية للفترة 1990- 2018

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل مستوى تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري خلال فترة تقلبات أسعار النفط، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، وقد اعتمدت الدراسة على مؤشر هيرشمان-هيرفندال لقياس درجة تنويع الصادرات.

أظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري يمتلك إمكانات كبيرة تؤهله لتحقيق تنويع فعال في قطاع الصادرات، ومع ذلك، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك بالأساس إلى البيئة القانونية والتشريعية غير المحفزة، بالإضافة إلى تأثير عوامل الاستقرار السياسي على ثقة المستثمرين الأجانب.

أما من حيث بيئة الأعمال، فإن السياسات الحكومية الحالية والتدخلات المتبعة لم ترق بعد إلى المستوى الكفيل بتحسين مكونات هذه البيئة، كذلك، تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العديد من العراقيل التي تحدّ من تطورها، ما يتطلب تبني سياسة واضحة من الجهات المعنية لمعالجة هذه التحديات سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وبالنسبة إلى القطاع الخاص في الجزائر فلازال يعاني من التهميش، رغم ما تمتلكه البلاد من مؤهلات مهمة، سواء من حيث الموارد البشرية أو البنية التحتية.

كما توصلت الدراسة إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في الجزائر يواجه صعوبات كبيرة نتيجة السياسات التنموية غير المدروسة التي تم اعتمادها في السابق، والتي أدت إلى العديد من المشاكل البنيوية، وتعد معالجة هذه الإشكاليات شرطا أساسيا لتحقيق هدف تنويع الصادرات وتعزيز الاقتصاد الوطني.

[1] فضيلة مزوزي- محمد قويدري، **تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان-هرفندل دراسة تحليلية للفترة 1990- 2018**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر 3، الجزائر، المجلد 23، العدد 02، 2020، ص ص:301-320.

أوصت الدراسة بأنه، في ظل المستوى المتدني لتنويع الصادرات في الاقتصاد الجزائري، بات من الضروري وضع سياسات فعالة تستهدف تنويع قطاع التصدير بشكل مستدام، ويُمكن تقليل درجة تركز الصادرات من خلال تبني نمط إنتاج أكثر كفاءة وتنويع هيكل الإنتاج المحلي، وهو ما يستدعي في المقام الأول إجراء دراسة دقيقة لاحتياجات الأسواق الخارجية ومتطلباتها، كما شددت الدراسة على أهمية اعتماد تقنيات متطورة في التصدير، إلى جانب تحسين أساليب التسويق والترويج للمنتجات الجزائرية، بما يعزز من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

2. دراسة بكطاش فتيحة- بوعزارة أحلام(2020):[1]

تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع مناخ الأعمال في الجزائر، من خلال مقارنة تنافسية الاقتصاد الجزائري مع عدد من الدول العربية. وقد استُخدمت في هذا السياق مجموعة من المؤشرات الدولية الصادرة عن منظمات عالمية مرموقة، مثل: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ومؤشر مدركات الفساد، وقد اعتمدت الدراسة منهجا يجمع بين التحليل الكمي والوصف الكيفي لقراءة هذه المؤشرات وفهم انعكاساتها على أداء الاقتصاد الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها أن المؤشرات المعتمدة توفر معلومات قيّمة للمستثمرين وصنّاع القرار، وتساهم في تشكيل رؤية واضحة عن الوضع التنافسي لكل دولة، ومن أهم هذه المؤشرات: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية الدولية، مؤشر سهولة أداء الأعمال، ومؤشر مدركات الفساد.

كما أوضحت الدراسة أن الحرية الاقتصادية تُعد من العوامل الجوهرية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند وضع الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري، نظرا لدورها المحوري في تحفيز النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، وعلى الرغم من تحقيق الجزائر مستوى من التوازن الكلي في اقتصادها، إلا أن هذا التوازن لم ينعكس إيجابا على وضعها التنافسي، إذ ظلت الجزائر تحتل مراتب متأخرة مقارنة بدول الجوار مثل تونس والمغرب، رغم ما تملكه من إمكانيات بشرية وموارد مادية معتبرة، وقد أرجعت الدراسة هذا التأخر بالأساس إلى ارتفاع مستوى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لا سيما في مجالات الاستثمار، والقطاع المالي، وإدارة الملكية، إلى جانب انتشار الفساد، أما في ما يخص باقي العوامل المؤثرة، فقد لاحظت الدراسة أن تدخل الدولة يبقى في مستوى متوسط.

[1] بكطاش فتيحة- بوعزارة أحلام، **تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد10، العدد 05، 2020، ص ص:319-337.

3. دراسة الطيب عبد اللاوي- مخزومي لطفي- عقبة عبد اللاوي (2020):[1]

أثر الحوكمة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصاديّة وتنويع الصادرات في الدول العربيّة دراسة حالة مجموعة من الدول العربيّة للفترة 1995-2018

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح الاقتصادي ونزاهة الحكومة في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع هيكل الصادرات في مجموعة من الدول العربية، شملت الجزائر، تونس، المغرب، مصر، لبنان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2018.

ولتحقيق هدفها، اعتمدت الدراسة على متغيرين تابعين: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) ومؤشر تركز الصادرات (HHI)، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في نزاهة الحكومة، الانفتاح التجاري، حرية الأعمال، حرية الاستثمار، العبء الضريبي، إلى جانب بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الواردات، تراكم رأس المال الثابت، والصادرات.

وتوصلت الدراسة وفقا لنتائج تقدير النموذج الأول (المتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي) أن نزاهة الحكومة، الصادرات، والاستثمار لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في المقابل، بينت ذات النتائج أن الواردات لها تأثير سلبي على النمو، كما أن العبء الضريبي يشكل عاملا يحد من وتيرة النمو الاقتصادي.

أما النموذج الثاني (المتعلق بتنوع هيكل الصادرات)، فقد كشفت نتائجه عن وجود علاقة عكسية بين حرية الاستثمار وتركز الصادرات، مما يدل على أن زيادة حرية الاستثمار تسهم في تعزيز تنويع الصادرات عبر جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من جهة أخرى، ظهر تأثير طردي غير متوقع لنزاهة الحكومة على تركز الصادرات، وهو ما لا يتماشى مع الفرضيات النظرية، في حين تساهم الواردات في زيادة تنويع هيكل الصادرات.

4. دراسة زكية محلوس -منى خلف -حنان بقاط (2022): [2]

أثر الأداء اللوجستي على تنويع الصادرات خارج المحروقات بدولة السعودية دراسة قياسية خلال الفترة (2007 -2021)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الأداء اللوجستي على تنويع الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2021، ولتحقيق هذا الهدف، تم تحديد متغيرات الدراسة على النحو التالي: مؤشر الأداء اللوجستي كمُتغير مستقل، ومؤشر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، الذي تم قياسه باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان، كمُتغير تابع.

---

[1] الطيب عبد اللاوي- مخزومي لطفي- عقبة عبد اللاوي، **أثر الحوكمة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصاديّة وتنويع الصادرات في الدول العربيّة دراسة حالة مجموعة من الدول العربيّة للفترة 1995-2018**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 23، العدد02، 2020، ص ص:1331-1350.

[2] زكية محلوس -منى خلف -حنان بقاط، **أثر الأداء اللوجستي على تنويع الصادرات خارج المحروقات بدولة السعودية دراسة قياسية خلال الفترة (2007 -2021)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2022، ص ص:151-168.

من الناحية المنهجية، اعتمدت الدراسة على نموذج تقدير انحدار خطي بسيط، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، مع إجراء كافة الاختبارات الإحصائية اللازمة لضمان صحة النتائج ودقتها، وقد تم تنفيذ التحليل باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 25.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين الأداء اللوجستي وتنويع الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، مما يدل على أن تحسين الأداء اللوجستي يسهم بفعالية في تعزيز تنوع الهيكل التصديري خارج قطاع المحروقات. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين الأداء اللوجستي وأداء الصادرات غير النفطية، مما يعزز أهمية تطوير هذا القطاع لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بما يلي:

- ✓ ضرورة إعادة هيكلة الجهات الحكومية المعنية بالخدمات اللوجستية، عبر اعتماد خطوات استراتيجية واضحة تهدف إلى رفع كفاءة وأداء القطاع اللوجستي، بما يعزز من مكانة السعودية كمركز عالمي جاذب للاستثمار في هذا المجال.
- ✓ الاستمرار في دعم وتنمية الصادرات غير النفطية، خاصة في ظل التحسّن الملحوظ الذي حققته السعودية مؤخرًا، مع التركيز على تطوير البنية التحتية الداعمة للتصدير وتسهيل الإجراءات ذات الصلة لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.

5. دراسة رمضاني وفاء-عثماني حياة (2024):[1]

الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسسية ضمن متطلبات تنويع الصادرات في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2001- 2022

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الصادرات في الجزائر للفترة2001-2022 بالإضافة إلى معرفة مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر والنوعية المؤسساتية على تنويع الصادرات في المديين القريب والبعيد باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترات الابطاء الموزعةARDL، حيث تم استخدام متغير تركز الصادرات وفق مؤشر هيرفيندال-هرشمان كمتغير تابع، ومتغير نسبة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر النوعية المؤسساتية (وهو عبارة عن متوسط الحسابي لمؤشرات المعروفة للحوكمة: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، قواعد والقانون، مكافحة الفساد)، معدل التضخم. كمتغيرات مستقلة.

وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع التصدير في الجزائر لازال يعاني من التركيز على قطاع المحروقات، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسساتية يعتبران أحد مفاتح تنويع الصادرات، حيث تم التوصل من خلال

[1] رمضاني وفاء-عثماني حياة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسسية ضمن متطلبات تنويع الصادرات في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2001- 2022)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي المحكم بتقنية التحاضر عن بعد بعنوان: الاقلاع الاقتصادي في الدول النامية- تحديات وآفاق-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، 7 أكتوبر2024، ص ص: 01-20.

نتائج تقدير نموذج ARDL إلى وجود علاقة طردية ومعنوية وإحصائية تربط متغيرتي الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسساتية بمتغير تنويع الصادرات في المديين القريب والبعيد.

أوصت الدراسة بعد النتائج المتوصل إليها السلطات المعنية على مستوى الجزائر العمل على تحسين مناخ الاستثمار ومضاعفة المجهودات للنهوض بقطاع التصدير خارج قطاع المحروقات كما ينبغي على ذات السلطات العمل على تعميق الاصلاحات على مختلف المجالات بشكل خاص الاصلاحات المؤسساتية، لأن تردي مؤشرات البيئة المؤسساتية أصبحت أكبر عائق يحول دون تحقيق الأهداف التنموية ويحد من فعالية الإصلاحات الاقتصادية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. **Study Naima Mubeen(2016) [1]:**
   Towards Measurement and Determinants of Export Diversification: An Empirical Analysis of Pakistan*

تهدف هذه الدراسة الى قياس درجة تنويع الصادرات في باكستان وتقدير محدداتها، ولهذا الغرض، استُخدم مؤشر تنوع الصادرات العالمي (GHI) لحساب درجة تنويع الصادرات، ولاستكشاف دوافع تنويع الصادرات، استُخدمت بيانات السلاسل الزمنية من عام 1980 إلى عام 2015، واتبعت هذه الدراسة نهج اختبار الحدود ARDL للتحقق من التكامل المشترك بين تنويع الصادرات وعواملها المختلفة، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتركيز الجغرافي، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، والانفتاح التجاري.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن التركيز الجغرافي للصادرات يعزز تركيز المنتجات في الصادرات ويقلل من تنويع الصادرات، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل العالمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي يمكن أن يلعبوا دورًا مهمًا في تعزيز تنويع الصادرات، من ناحية أخرى، فإن الانفتاح التجاري يفيد تركيز الصادرات.

اقترحت الدراسة استكشاف أسواق جديدة لصادرات باكستان والحاجة إلى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل العالمي وانخفاض قيمة العملة، عندما تكملها سياسات الدعم الحكومية .

[1] Naima Mubeen, **Towards Measurement and Determinants of Export Diversification: An Empirical Analysis of Pakistan,** Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, The University of Lahore, Pakistan, Vol. 10 (3), 2016, P:588-605.

*الترجمة: نحو قياس وتحديد عوامل تنويع الصادرات: تحليل تجريبي لباكستان.

3- Study Unal Tongur et al (2020)[1]:
Logistics performance and export variety: Evidence from Turkey*

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر البنية التحتية اللوجستية على تنوع الصادرات، باستخدام نموذج الجاذبية لبيانات مفصلة عن صادرات تركيا مع174 دولة خلال الفترة 2007- 2017، حيث تم استخدام المتغيرات التابعة والمتمثلة في: قيمة الصادرات الثنائية، الهامش الكلي، هامش التوسع، هامش الكثافة والمتغيرات المستقلة: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية وجودة البنية التحتية للنقل، ومؤشر اتصال خطوط الشحن البحري، ودرجة سهولة التجارة عبر الحدود، ومتغيرات أخرى: الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة (تركيا) والمستوردة، المسافة الجغرافية بين تركيا وشركائها التجاريين، متغير للأزمة المالية العالمية(2009).

توصلت الدراسة باستخدام تقديرات الجاذبية أن البنية التحتية اللوجستية تؤثر بشكل إيجابي على قيم الصادرات ولها تأثير أكبر على الهامش الواسع مقارنة بالهامش المكثف، كما يشير التحليل التجريبي إلى أن المصدرين الأتراك أكثر حساسية للتغيرات في ظروف السوق المحلية اللوجستية مقارنةً بظروف شركائهم التجاريين. وتُعد هذه النتائج متينةً لمجموعة متنوعة من المقاييس البديلة وطرق التقدير.

4- Study Lukau Matezo Espoir(2020):[2]
Determinant of export diversification: An empirical analysis in the case of SADC countries**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المحددة لتنويع الصادرات في دول مجموعة التنمية جنوب افريقيا(SADC)*** خلال الفترة 1990- 2018 وباستخدام نماذج البانل، حيث استعملت متغير تنويع الصادرات الذي تم قياسه باستخدام مؤشر هيرفيندال-هيرشمان كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة تمثلت في: الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الانفتاح التجاري، رأس المال البشري، الفساد.

ظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري والاستثمار وتراكم رأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى تنويع الصادرات في دول SADC، ومن ناحية أخرى، يُعد التضخم والفساد من العوائق الرئيسية أمام عملية التنويع.

على الرغم من نتائج الدراسة والواقع الاقتصادي وفي ضوء البيئة الاقتصادية غير المستقرة للغاية لدول SADC، أشارت الدراسة إلى تنويع الصادرات لا يزال وسيلة مواتية لحماية الاقتصاد من المخاطر، لذا يجب على الدول الأعضاء في SADC السعي جاهدة لزيادة مستوى الاستثمار وتحسين الحوكمة من خلال مكافحة الفساد

---

[1] Unal Tongur- Kemal Turkcan- Seda Ekmen-Ozcelik, **Logistics performance and export variety: Evidence from Turkey**, journal homepage, University, Ankara, Turkey, Vol:20, NO:3, September 2020, P:143-154.

* **الترجمة:** الأداء اللوجستي وتنوع الصادرات: أدلة من تركيا.

[2] Lukau Matezo Espoir, **Determinant of export diversification: An empirical analysis in the case of SADC countries**, Journal of Research in Business and Social Science, Hefei University of Technology, Hefei city, China,Vol:9, NO:7, 2020, P:130-144.

** **الترجمة:** محددات تنويع الصادرات: تحليل تجريبي في حالة دول مجموعة دول جنوب أفريقيا للتنمية.

*** **(SADC):** أنغولا، بوتسوانا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إسواتيني، ليسوتو، مدغشقر، مالاوي، موزمبيق، موريشيوس، ناميبيا، سيشل، جنوب إفريقيا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي

وتبني سياسات مالية جريئة وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وستعمل هذه السياسات على تعزيز تنويع الصادرات، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل في النمو الاقتصادي والاستفادة من التفضيلات وتحرير التجارة العالمية.

4. Study Abdelmounaim Hadjra- Ahmed Zakane(2021):[1]
Determinants of Export Diversification: An Emperical Study The Case of Developing And Emerging Countries During The Period 1996-2017*

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة لتنويع الصادرات في 151 دولة (متقدمة ونامية) باستخدام نماذج البانل خلال الفترة 1996- 2017، وباستخدام 8 متغيرات تفسيرية مقسمة إلى أربع مجموعات رئيسية هي: مجموعة الاصلاحات الاقتصادية التي تشمل متغيرات الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية، مجموعة المتغيرات المادية تتمثل في: نصيب الفرد والقيمة المضافة وتراكم رأس المال، مجموعة متغيرات الاستقرار الكلي وهي متغيرات التضخم وسعر الصرف، مجموعة المتغيرات المؤسساتية تشمل متغير الحوكمة،

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن متغيرات سياسات الحوكمة (المتغيرات المؤسسية) وتكوين رأس المال الكلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك القيمة المضافة من القطاع الصناعي لها دور كبير في زيادة درجة تنويع الصادرات، كما أظهرت نتائج التقدير إلى أن ارتفاع متغيرات الاستقرار الكلي (سعر الصرف والتضخم) من شأنه أن يقلل من درجة تنويع الاقتصادات، أما بالنسبة لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي، فإن لهما تأثيرًا على زيادة التخصص، أما بالنسبة لمتغيرات الاستثمار والقيمة المضافة في القطاع الصناعي فإن تأثيرها يختلف عما كان متوقعاً مما يزيد من عملية التخصص.

5. Study Belhadi Afaf et al (2021)[2]:
Non-Oil Exports Diversification and Trad Openness in Algeria: Empirical Analysis**

مع اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط والغاز (97% من إجمالي الصادرات)، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ويهدد الاستقرار الاقتصادي، بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الانفتاح التجاري وتنويع الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في المدى القصير مع سلوكه في المدى الطويل

[1] Abdelmounaim Hadjra- Ahmed Zakane, **Determinants of Export Diversification: An Emperical Study The Case of Developing And Emerging Countries During The Period 1996-2017,** Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Algeria, Volume:18, number:1, June 2021, P:7-15

***الترجمة:** محددات تنويع الصادرات: دراسة تطبيقية حالة الدول النامية والناشئة خلال الفترة 1996-2017.

[2] Belhadi Afaf- Ayad Sidi Mohammed- Zenasni Soumia, **Non-Oil Exports Diversification and Trade Openness in Algeria: Empirical Analysis**, Journal of Economic Integration,Vol:09, N:03, September 2021, P: 711-724

** **الترجمة:** تنويع الصادرات غير النفطية والانفتاح التجاري في الجزائر: دراسة قياسية.

وظفت الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي: معدل الانفتاح التجاري (Topen) ، الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، الناتج المحلي الاجمالي(GDP) ، سعر الصرف الحقيقي(X-Rate)، أما المتغير التابع فتمثل في صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

وتوصلت الدراسة بعد تقدير النموذج المقترح للإشكالية إلى أن الانفتاح التجاري يساهم بشكل إيجابي على المدى الطويل في تنويع الصادرات غير النفطية، مما يعزز فعالية سياسات التحرير التجاري التي تتبناها الدولة ويؤكد أهمية مواصلة الجهود نحو تحرير التجارة الخارجية، من جهة أخرى، بينت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير سلبي على تنويع الصادرات، ويُعزى ذلك إلى تركز غالبية هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات، مع ضعف واضح في استقطاب الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الأخرى التي من شأنها تعزيز التنويع الاقتصادي.، أما فيما يتعلق بسعر الصرف، فقد أظهر تأثيرا محدودا على تنويع الصادرات، ويعود ذلك إلى التدخل الحكومي المستمر في إدارة سعر الصرف، على الرغم من محاولات خفض قيمة الدينار لدعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، كما أكدت النتائج وجود تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي على تنويع هيكل الصادرات، حيث يُسهم تحسّن مؤشرات النمو في تعزيز قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع قابلة للتصدير خارج قطاع النفط.

وبناء على النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

- ✓ تعزيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية (مثل الزراعة والصناعة) لجذب استثمارات أجنبية مفيدة.
- ✓ تحسين جودة المنتجات المحلية لزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية.
- ✓ تعزيز التكامل الإقليمي مع دول المغرب العربي وإفريقيا لفتح أسواق جديدة .
- ✓ إنشاء مناطق صناعية حرة لدعم الصادرات غير النفطية.

6. Study Sylvain Bertelet Ngassam et al (2022)[1] : Export diversification in economic communities of Central African countries: The role of infrastructure*

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو بحث آثار البنية التحتية على تنويع الصادرات في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) **خلال الفترة 2000-2016 باستخدام نماذج بانل، ولهذا الغرض، استُخدم مؤشر تركيز الصادرات الإجمالي ومكوناته - تركيز الصادرات على هامشي الإنتاج المكثف والواسع - كمتغيرات تابعة، البنية التحتية للنقل(Transp) ، البنية التحتية الكهرباء(Elect) ،البنية التحتية للإنترنت(Net) ، البنية التحتية للهاتف المحمول(Tel) ،مجموعة من المتغيرات الضابطة(X) ، وتشمل: ريع الموارد الطبيعية(Rent) ، الناتج المحلي

[1] Sylvain Bertelet Ngassam-Joseph Pasky Ngameni-Gildas Ngueuleweu Tiwang-Ludovic Feulefack Kemmanang, **Export diversification in economic communities of Central African countries: The role of infrastructure**, Asian Journal of Economic Modelling, Faculty of Economics and Management, University of Dschang, Dschang, Cameroon, Vol. 10, No. 3, 2022, P:160-177

***الترجمة:** تنويع الصادرات في المجتمعات الاقتصادية في دول وسط أفريقيا: دور البنية التحتية.

** **دول وسط افريقيا:** أنغولا، والكاميرون، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)، والغابون، وبوروندي ورواندا.

الإجمالي للفرد(GDP) ، حرية التجارة الدولية(Freetrade)، صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، حرية الاستثمار(Invest) ، مؤشر التنمية المالية (Findevin) كمتغيرات مستقلة.

تشير النتائج التجريبية إلى أن البنية التحتية للكهرباء والهاتف المحمول تُسهم إيجابًا في تنويع الصادرات بشكل عام، بالإضافة إلى تنويع الهامش الربحي المكثف، بينما تُسهم البنية التحتية للنقل والإنترنت سلبًا في تنويع الصادرات. وتتمثل الآثار المترتبة على السياسات في ضرورة زيادة مخزون البنية التحتية كمًا ونوعًا. ويجب أن يعتمد التوزيع المكاني للبنية التحتية على قدرتها على إنتاج مجموعة متنوعة من السلع والخدمات القابلة للتداول. وستُعطي سياسات تنويع الصادرات في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الأولوية للبنية التحتية وتطوير فئات تصديرية جديدة. وقد يُصاحب الاستثمار في البنية التحتية تحرير التجارة والاستثمار، بالإضافة إلى التنمية المالية.

7. Study Gladys Gamariel et al(2022)[1]: Foreign Direct Investment and Export Diversification in Developing Countries*

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على تنويع الصادرات في الدول النامية، مع تركيز خاص على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، التي تعاني من اعتماد كبير على الصادرات الأولية، اعتمدت الدراسة على نموذج بيانات بانل.

تم قياس تنويع الصادرات من خلال مؤشر ثيل (Theil Index)** وعدد خطوط الصادرات كمتغير تابع، بينما شملت المتغيرات المستقلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الهيكل الإنتاجي المحلي :(prodstr) حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي، البنية التحتية :(infra) عدد خطوط الهاتف الثابتة لكل 100 نسمة (كمؤشر للبنية التحتية)، الانفتاح التجاري :(open) مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، جودة المؤسسات :(inst)، (sez) مؤشر يقيس وجود وتطبيق الحوافز للمستثمرين داخل SEZ ،الموارد الطبيعية :(nrr) ريع الموارد الطبيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، التنمية المالية :(fsd) نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاجية :(prod) مؤشر إنتاجية العمل أو الناتج المحلي الحقيقي للفرد، المتغير الجغرافي – هل الدولة حبيسة :(llock) متغير وهمي

[1] Gladys Gamariel- Mapeto Bomani- Lucky Musikavanhu- James Juana, **Foreign Direct Investment and Export Diversification in Developing Countrie**s, Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions, University Botswana, Volume 12, Issue 1, 2022, P: 74–89.

* **الترجمة:** الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الصادرات في الدول النامية.

** **مؤشر ثيل:** هو إحصائية تُستخدم لقياس التفاوت الاقتصادي، ويقيس مؤشر ثيل المسافة الإنتروبية التي يبتعد بها السكان عن حالة المساواة المثالية.

1 = (Dummy) إذا كانت الدولة حبيسة، 0 إذا كانت ساحلية، الاستقرار الاقتصادي :(macro) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز تنويع الصادرات من خلال تقليل التركّز، وهو ما انعكس في العلاقة السلبية والمعنوية بين FDI ومؤشر ثيل، كما أكدت الدراسة على أهمية تنوع الهيكل الصناعي المحلي والبنية التحتية الجيدة والمناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي على التنويع، إلى جانب الدور المحوري للانفتاح التجاري، في المقابل، أظهرت الدول الغنية بالموارد الطبيعية والدول الحبيسة مستويات أدنى من التنويع، بسبب القيود الهيكلية والجغرافية، كما بيّنت النتائج أن جودة المؤسسات والاستقرار الاقتصادي يسهمان في تعزيز تنويع الصادرات، أيضا خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي يمثل عنصرًا حاسمًا لتنويع الصادرات في الدول النامية، لذلك أوصت بضرورة استقطاب الاستثمارات نحو القطاعات غير التقليدية، مع تعزيز البيئة المؤسسية، تطوير البنية التحتية، وتطبيق سياسات موجهة لدعم التنويع خاصة في الدول الحبيسة والريعية.

8. Study karima Touati -Nassim Keddari(2023)[1]:
Short and long term determinants of export diversification in Algeria: ARDL model (1995-2020)*

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات تنويع الصادرات في الجزائر على المديين القصير والطويل خلال الفترة 1995-2020، في ظل استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات رغم الجهود الحكومية لتنويع القاعدة التصديرية.

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لفحص العلاقة بين مؤشر تنويع الصادرات (IDIV) وعدد من المتغيرات الاقتصادية، حيث اعتُبر مؤشر تنويع الصادرات المتغير التابع، وتم قياسه بطرح مؤشر هيرفيندال-هيرشمان للتركيز من الواحد، في حين شملت المتغيرات المستقلة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد(GDPC) ، شروط التبادل التجاري(TOT) ، ودرجة حرية الاستثمار(DFI) .

وقد أظهرت النتائج على المدى الطويل أن كلًا من نمو الناتج المحلي الإجمالي، شروط التبادل التجاري، ودرجة حرية الاستثمار لها تأثيرات سلبية على تنويع الصادرات، بينما أظهرت النتائج على المدى القصير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ودرجة حرية الاستثمار (مع تأخر زمني بسنتين) لهما تأثير إيجابي على التنويع، في حين لم يظهر تأثير معنوي لشروط التبادل التجاري، فسّرت الدراسة هذه النتائج بأن الاقتصاد الجزائري، رغم تحقيقه بعض المكاسب قصيرة المدى في التنويع بفعل النمو وتحسن بيئة الاستثمار، إلا أنه على المدى الطويل يظل رهينًا لاعتماده الكبير على قطاع المحروقات، مما يضعف أثر هذه العوامل على التنويع الهيكلي الحقيقي.

[1] karima Touati -Nassim Keddari, **Short and long term determinants of export diversification in Algeria: ARDL model (1995-2020),** Journal Of North African Economies, Economics and Development Laboratory, FSECSG, University of Bejaia – Algeria, Vol 19 / N°:31-2023, P:61-84 .

*الترجمة: محددات المدى القصير لتنويع الصادرات في الجزائر: نموذج ARDL للفترة(1995-2020) .

وقد أوصت الدراسة بضرورة تنويع سلة الصادرات من خلال الانتقال نحو تصدير المنتجات المصنعة أو نصف المصنعة، والعمل على إدماج قطاعات جديدة غير مرتبطة بالمحروقات، كما شددت على أهمية التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري عبر تنمية القطاعات غير النفطية وتعزيز التصنيع المحلي لزيادة القيمة المضافة، بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال تقليل القيود البيروقراطية وتحفيز الاستثمارات، بما يسهم في تحقيق تنويع اقتصادي مستدام على المدى الطويل.

ثالثاً: موقع إشكالية الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة تبين ما يلي:

- ✓ تعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر بيئة الأعمال على تنويع الصادرات، غير أنها اختلفت عن باقي الدراسات من حيث الإطار الزمني، فقد تم تشخيص الدراسة الحالية خلال الفترة 2003-2023.
- ✓ اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث حجم العينة، فقد حصرت الدراسة الحالية على مجموعة من الدول العربية وهي: الجزائر، الإمارات، تونس، الأردن، جزر القمر، المغرب، عمان، قطر، الكويت، مصر، جيبوتي. سبب اختيارنا لهذه الدول بالتحديد جاء بناء ما هو متوفر من معطيات تتناسب مع الفترة المختارة.
- ✓ اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في توظيفها لمتغيرات مستقلة تعبر عن بيئة الأعمال، فالدراسة الحالية ركزت على المتغيرات التالية:
  - الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (مؤشر سهولة أداء الأعمال)؛
  - الائتمان المقدم للقطاع الخاص (مؤشر التطور المالي)؛
  - الاستقرار السياسي (مؤشر الحوكمة)؛
  - معدل التضخم (مؤشر اقتصادي كلي).
- ✓ تم استخدام نموذج ARDL للبانل واختبار السببية لـ Juodisوآخرون (2021) بخلاف الدراسات السابقة التي كانت في معظمها نماذج الانحدار البسيط(OLS) ، نموذج VECM ، نموذج ARDL، نماذج البانل الساكنة.

الخلاصة

تناول هذا الفصل عرضا لأهم المفاهيم النظرية المتعلقة ببيئة الأعمال وتنويع الصادرات، إضافة إلى المقاربة النظرية التي تفسر العلاقة بينهما، وهو ما شكل محتوى المبحث الأول، أما المبحث الثاني من هذا الفصل، فقد خصص لمراجعة أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بإشكالية الدراسة الحالية، مع توضيح موقع هذه الدراسة ومساهمتها مقارنة بما قدمته الأدبيات السابقة.

ويمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في النقاط التالية:

- بيئة الأعمال هي الإطار العام الذي يتضمن كل الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية التي تحيط بعمل المؤسسات وتؤثر على قدرتها على الاستثمار والإنتاج والتصدير، وتشمل هذه البيئة القوانين والتشريعات، الاستقرار السياسي، البنية التحتية، والممارسات الحكومية، تكاليف ومخاطر الاستثمار، وكل ما يساعد على تحسين تنافسية المؤسسات ودعم النمو الاقتصادي، وبشكل مختصر تمثل بيئة الأعمال المناخ العام الذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كفاءة المؤسسات وجذب الاستثمارات.
- يقصد بتنويع الصادرات التغيير في هيكل المنتجات والوجهات التصديرية للدولة، إما من خلال منتجات جديدة أو التوسع نحو أسواق جديدة، أو كلاهما معا، ويتم قياس تنويع الصادرات بمجموعة من المؤشرات أهمها مؤشر تنوع الصادرات ومؤشر تركز الصادرات، كما ويمكن الإشارة إلى هدف تنويع الصادرات والمتمثل في تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق، زيادة القدرة التنافسية، تعزيز النمو الاقتصادي، وتنمية القدرات التكنولوجية والإنتاجية للدولة.
- تعدد قنوات تأثير بيئة الأعمال في مساهمتها الإيجابية في دعم تنويع الصادرات، ومن أبرزها: تحسين مناخ الاستثمار بما يشجع دخول رؤوس الأموال، تبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية لتسهيل حركة التجارة، تعزيز الاستقرار السياسي والقانوني الذي يزيد ثقة المستثمرين والمصدرين، تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية لتقليل تكاليف التصدير، وتحفيز الابتكار والتطور التكنولوجي بما يدعم إنتاج منتجات جديدة قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.
- اتفقت أغلب الدراسات القياسية السابقة على مكانة وأهمية مؤشرات بيئة الأعمال في مساهمة ودعم عملية تنويع الصادرات.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية

تمهيد

وفقا لما تضمنته أدبيات الدراسة في الفصل الأول من المفاهيم النظرية المتعلقة ببيئة الأعمال وتنويع الصادرات، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات السابقة للموضوع، سيتم في هذا الفصل التركيز على اختبار ما تم تقديمه في الجزء النظري من خلال ترجمة علاقة تأثير بيئة الأعمال بتنويع الصادرات في نموذج إحصائي رياضي، يتم تقديره بالاعتماد القياس الاقتصادي مع اتباع الخطوات المنهجية اللازمة للوصول إلى النتائج المتوقعة.

وللإلمام أكثر بالشق التطبيقي للدراسة، تم تبويب هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

✍ المبحث الأول: الطريقة والأدوات

✍ المبحث الثاني: تحليل، تفسيرومناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول

الطريقة والأدوات

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة يتطلب منا أبعادها، بالإضافة إلى طريقة جمع البيانات وكذا التحديد والتعريف بمتغيرات الدراسة وذلك وفق ما تمليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

أولاً: أبعاد الدراسة

لضمان الاتساق المنهجي والدقة في التحليل القياسي الاقتصادي، تقتضي الضرورة العلمية تحديد نطاق الدراسة بشكل دقيق، وذلك عبر ضبط الأبعاد الثلاثة الأساسية: البعد الموضوعي، والبعد الزمني، والبعد المكاني. يساهم هذا التحديد في توجيه الجهد البحثي نحو الهدف المسطر، وفيما يلي توضيح لهذه الحدود:

1. البعد الزمني

ويمثل فترة الدراسة (T) حسب المعطيات المتاحة للسلسلة الزمنية "Time Series Data"، حيث جاءت بيانات هذه الدراسة عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة 2003-2023.

2.البعد المقطعي

ويمثل مجموع وحدات الدراسة (N) حسب المعطيات المتاحة للبيانات المقطعية "Cross -Sectional Data"، وقد كانت احدى عشر (11) دولة عربية، وهي: الجزائر، الإمارات، تونس، الأردن، جزر القمر، المغرب، عمان، قطر، الكويت، مصر، جيبوتي، ونعلل هنا أن سبب اختيارنا لهذه الدول بالتحديد جاء بناء ما هو متوفر من معطيات تتناسب مع الفترة المختارة.

وبعد تحديد البعد الزمني (T=21) والبعد المقطعي(N=11)، وبالنظر إلى أن السلسلة الزمنية تمتد على نفس عدد السنوات لكل وحدة مقطعية، فإن قاعدة البيانات المعتمدة تعد بانل المتوازنة (Balanced Panel)، وبالنظر لكون عدد الفترات الزمنية (T=21) يفوق عدد المقاطع العرضية (N=11) ، واستنادا لأدبيات القياس الاقتصادي ذات الصلة فإن النموذج الأنسب للتحليل هو نموذج بيانات بانل الديناميكي، حيث يأخذ هذا الأخير في الاعتبار التفاعل بين البعد الزمني والبعد المقطعي مع دمج الأثر الزمني المتباطئ للمتغيرات.

3.البعد الموضوعي

تتناول هذه الدراسة تأثير بيئة الأعمال باعتبارها متغير مستقل على تنويع الصادرات باعتبارها متغير تابع، وكما تم الإشارة إليه في الجانب النظري أن بيئة الأعمال لا يمكن تمثيلها بمتغير واحد فقط، هي يمكن أن تشير إلى أكثر من متغير وهو ما تم العمل به في هذه الدراسة، إضافة لما سبق ولكي يكتسب النموذج القياسي أكثر دقة عن

الظاهرة المدروسة، فإن الدراسة سوف تستعين بإضافة متغيرات مستقلة التي تراها الأكثر علاقة وتأثيرا بالمتغير التابع.

ولقد تم جمع كل البيانات المتعلقة بالدراسة القياسية من مصادر مختلفة تتسم بالموثوقية، والجدول الموالي يلخص متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها.

الجدول رقم02-01: متغيرات الدراسة القياسية ومصدر بياناتها

صفة المتغير	اسم المتغير	الرمز	الوحدة	مصدر البيانات	الإشارة المتوقعة
المتغير تابع	تنوع الصادرات*.	SI	درجة	UNCTAD database	/////
المتغيرات المستقلة	الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري.	Reg	الأيام	World Bank database	سالبة
	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	DOM	% من GDP	World Bank database	موجبة
	الاستقرار السياسي	PS	درجة	World Bank database	موجبة
	التضخم	INF	%	World Bank database	سالبة

المصدر: من إعداد الطالبين. حيث: * تم حسابه كما يلي:SI=S-1

ثانياً: التحليل الاقتصادي لتطور مؤشرات بيئة الأعمال وتنويع الصادرات في الدول العربية

بعد تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة سيتم ضمن في هذه النقطة تحليل تطور متغيرات المستقلة (مؤشرات بيئة الأعمال) أولا ثم تحليل تطور المتغير التابع (مؤشر تنويع الصادرات) في الدول العربية خلال الفترة 2003-2023.

1. تحليل اتجاه تطور مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية

كما وتم الإشارة إليه في الجانب النظري أن بيئة الأعمال مفهوم متعدد الأبعاد، حيث يمكن أن تقاس من خلال عدة مؤشرات التي تعكس الإطار المؤسسي والاقتصادي، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر: مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر مدركات الفساد ومؤشر الاستقرار الاقتصادي.

1.1. تطور مؤشر سهولة أداء الأعمال

يسمح مؤشر سهولة أداء الأعمال بفهم البيئة التنظيمية (القوانين والإجراءات) المرتبطة بأداء الأعمال على التنمية الاقتصادية على مستوى أكثر من 180 اقتصادا، وفق (10) مؤشرات فرعية، فكلما كانت مرتبة الدولة أقل بالمؤشر كانت جاذبيتها أكبر للاستثمار فيها من حيث تحقيق عوائد أفضل واستقرار أكبر في المشاريع طويلة الأجل.

والجدول الموالي يوضح تطور ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال سنتي 2006 و2020.

الجدول رقم02-02: الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2006-2020

	2006	2020	مقدار التغير
الإمارات	68	16	52∇
المغرب	117	53	64∇
عمان	52	68	16Δ
تونس	77	78	1Δ
قطر	-	77	77
الكويت	40	83	43Δ
الأردن	73	75	2Δ
مصر	165	114	51∇
الجزائر	123	157	34Δ
جيبوتي	153	112	41∇
جزر القمر	141	160	19Δ

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على (Doing Business, Report 2006-2020)

حسب الجدول رقم 02- 02 أعلاه يتضح أن معظم الدول شهدت تحسنًا في ترتيبها، فدولة الإمارات تحسنت بـ 52 مرتبة، المغرب بـ 64 مرتبة، مصر بـ 51مرتبة، جيبوتي بـ 41مرتبة، أما بقية الدول فقد شهدت تراجع في ترتيبها فدولة الكويت تراجعت بـ 43 مرتبة، الجزائر بـ 34 مرتبة، جزر القمر بـ19مرتبة وعمان بـ 16 مرتبة، وتونس والأردن بـ مرتبة واحدة ومرتبتين على التوالي.

استنادا لتقرير مؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2020 الذي يرصد الأداء في 22 دولة عربية، فإن ترتيب الدول العربية البالغ 118 لازال أقل من المتوسط العالمي البالغ 95 مركزا ومطلوب إصلاحات عاجلة وشاملة في غالبية الدول.[1]

ومن أجل تشخيص أكثر حول ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال عالميا يستلزم قراءة وتحليل المؤشرات الفرعية له والتي بدورها تعكس الجوانب المختلفة من سهولة أداء الأنشطة الاقتصادية، ويستعرض الجدول التالي الترتيب العالمي المسجل لهذه المؤشرات في الدول العربية لسنة 2020.

[1] مؤسسة ضمان الاستثمار والائتمان، **مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير السنوي لعام 2022**، ص: 22.

الجدول رقم02-03: المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للدول العربية خلال 2020

الدولة	بدء النشاط التجاري	التعامل مع تصريح البناء	تنفيذ العقود	الحصول على الائتمان	الحصول على الكهرباء	دفع الضرائب	حماية مستثمري الأقلية	تسجيل الملكية	التعامل مع حالات الاعسار	التجارة عبر الحدود
الامارات	17	3	9	48	1	43	13	10	80	92
المغرب	42	16	60	119	34	24	37	81	73	58
عمان	31	47	69	144	35	11	88	52	97	64
تونس	19	32	88	104	64	108	61	64	69	90
قطر	108	13	115	119	50	3	157	1	123	101
الكويت	82	68	74	119	67	6	51	45	115	162
الأردن	120	138	110	4	70	61	105	78	112	76
مصر	90	74	166	67	78	156	67	130	104	171
الجزائر	152	121	113	181	102	158	179	165	81	172
جيبوتي	123	87	144	132	121	133	103	117	44	147
جزرالقمر	158	101	179	132	136	168	162	113	168	120

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: مؤسسة ضمان الاستثمار والائتمان، **مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير السنوي لعام 2022**، ص: 23.

استنادا للمعطيات الموضحة في الجدول رقم 02-02 والجدول رقم 02-03 السابقين يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:[1]

- **المجموعة الأولى: ترتيبها أفضل من المتوسط العالمي**

وتضم كل من الإمارات، المغرب، عمان، الأردن، قطر، تونس والكويت، هذه الدول رغم ترتيبها المتقدم نسبيا فإن بعضها لازالت تحتاج إلى إصلاحات عاجلة في بعض المجالات، ومثال على ذلك سلطنة عمان والمغرب وقطر والكويت في مؤشر الحصول على الائتمان، والأردن في مؤشر التعامل مع تصاريح البناء وقطر في مؤشر حماية مستثمري الأقلية، وتونس في مؤشري دفع الضرائب والحصول على الائتمان، والكويت في مؤشر التجارة عبر الحدود.

- **المجموعة الثانية: ترتيبها أقل بقليل من المتوسط العالمي**

وتضم كل من جيبوتي ومصر، حيث يتراوح ترتيبهما ما بين 112 و117 عالميا، إن هاتين الدولتان تحتاج إلى إصلاحات بمعدلات أكبر من المجموعة الأولى، ومثال على ذلك جيبوتي في ستة (06) مؤشرات أهمها التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، دفع الضرائب، بدء النشاط التجاري، أما مصر فتحتاج إلى إصلاحات مهمة في مؤشرات التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وتسجيل الملكية

- **المجموعة الثالثة: ترتيبها أقل بكثير من المتوسط العالمي**

وتضم الجزائر وجزر القمر، اللتان يتراوح ترتيبهما ما بين 143و190، إن هاتين الدولتان تحتاج إلى إصلاحات عميقة في جميع المؤشرات بدرجات متفاوتة فيما بعض المؤشرات التي تشهد أداء جيدا ومثال على ذلك التعامل مع حالات الإعسار في الجزائر.

2.1. تحليل اتجاه تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية

تعتبر الحرية الاقتصادية من المؤشرات المحورية التي تعكس جودة بيئة الأعمال، إذ تبيّن مدى حرية الأفراد والمؤسسات في اتخاذ القرارات الاقتصادية ضمن إطار قانوني وتنظيمي داعم.

والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية خلال الفترة 2003–2023.

[1] مؤسسة ضمان الاستثمار والائتمان، **مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير السنوي لعام 2022**، ص: 23.

الجدول رقم 02-04: تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية للفترة 2003- 2023

الوحدة: (%)

	2003	الوضعية	2023	الوضعية
الإمارات	73,4	حرية اقتصادية كاملة	70,9	حرية اقتصادية كاملة
المغرب	57,8	حرية اقتصادية معتدلة	58,4	حرية اقتصادية معتدلة
عمان	64,6	حرية اقتصادية شبه كاملة	58,5	حرية اقتصادية معتدلة
تونس	58,1	حرية اقتصادية معتدلة	52,9	حرية اقتصادية معتدلة
قطر	65,9	حرية اقتصادية شبه كاملة	68,6	حرية اقتصادية شبه كاملة
الكويت	66,7	حرية اقتصادية شبه كاملة	56,7	حرية اقتصادية معتدلة
الأردن	65,3	حرية اقتصادية شبه كاملة	58,8	حرية اقتصادية معتدلة
مصر	55,3	حرية اقتصادية معتدلة	49,6	غياب الحرية الاقتصادية
الجزائر	57,7	حرية اقتصادية معتدلة	43,2	غياب الحرية الاقتصادية
جيبوتي	55,7	حرية اقتصادية معتدلة	56,1	حرية اقتصادية معتدلة
جزرالقمر	-	-	53,5	حرية اقتصادية معتدلة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على www.heritage.org

حسب معطيات الجدول رقم 02-04 أعلاه يتبين أن عدد من الدول شهدت تراجعًا في مستوى الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2003-2023، فدولة الإمارات تراجع مستوى الحرية الاقتصادية لديها (من 73.4 إلى 70.9)، عمان (من 64.6 إلى 58.5)، الكويت (من 66.7 إلى 56.7)، والأردن (من 65.3 إلى 58.8)، ويمكن أن يفسر هذا التراجع إما إلى تقليص في انفتاح الأسواق أو زيادة في القيود التنظيمية أو ضعف في سيادة القانون، وهذا باعتبار أن مؤشر الحرية الاقتصادية موزعا على أربعة معايير (سيادة القانون- حجم الحكومة- الكفاءة التنظيمية- انفتاح الأسواق)، ويمكن الإشارة في هذا الصدد أنه وبالرغم من التراجع المسجل لدولة الإمارات وقطر إلا أنهما لا تزالان بين الأعلى وهو ما يعكس استقرار نسبي في سياسات السوق، محاولات للإصلاح المؤسسي، الاعتماد على البيئة الجاذبة للاستثمار.

كما يتبين من ذات الجدول رقم 02-04 أن بعض الدول مثل المغرب وتونس وجيبوتي لم تشهد تغيرات كبيرة في مؤشر الحرية الاقتصادية، فدولة المغرب ارتفع عندها المؤشر قليلا (من 57.8 إلى 58.4)، لكن بقيت مؤسساتها تتمتع بحرية اقتصادية معتدلة، أما فيما يخص مصر والجزائر فقد سجلتا انخفاضًا ملموسًا وانتقلتا من فئة التمتع بحرية اقتصادية معتدلة سنة 2003 إلى فئة غياب الحرية الاقتصادية في 2023، وهو ما يدل على أن البيئة التنظيمية لهاتين الدولتين أكثر تقييدًا (تدخل حكومي كبير في الاقتصاد، ضعف في الحوكمة والمؤسسات).

3.1.تحليل اتجاه تطور مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية

يعتبر مؤشر مدركات الفساد أحد مؤشرات التي تعكس جودة بيئة الأعمال في أي دولة، فمن خلاله يمكن قياس مدى انتشار الفساد في القطاع العام ومدى فعالية المؤسسات وسيادة القانون في هذه الدولة، ومن أجل تحليل وضعية الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد تم الاستعانة بالجدول التالي.

الجدول رقم02-05: تطور مؤشر مدركات الفساد للدول العربية للفترة 2003-2023

الوحدة: (درجة من 0-100)

	2003		2023		الوضعية
	الدرجة	عدد الدول التي تضمنها التقرير	الدرجة	عدد الدول التي تضمنها التقرير	
الإمارات	52	133	68	180	**16Δ**
المغرب	33	133	38	180	**05Δ**
عمان	63	133	43	180	**20∇**
تونس	49	133	40	180	**09∇**
قطر	56	133	58	180	**02Δ**
الكويت	53	133	46	180	**07∇**
الأردن	46	133	46	180	**00**
مصر	33	133	35	180	**02Δ**
الجزائر	26	133	36	180	**10Δ**
جيبوتي	29	133	30	180	**01Δ**
جزرالقمر	26	133	20	180	**06∇**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على https://www.transparency.org/en/cpi/2023

بناءً على البيانات الموضحة في الجدول رقم 02-05 أعلاه، يتبين أن الدول العربية شهدت تطورات متباينة في مؤشر مدركات الفساد بين عامي 2003 و2023، فعلى الرغم من التحسن العام في معظم الدول، إلا أن الغالبية لا تزال تسجل درجات دون 50 نقطة، مما يشير إلى استمرار تحديات كبيرة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد.

في ذات الإطار، برزت دول الخليج، وعلى وجه الخصوص الإمارات وقطر، كأفضل الأداء في المنطقة، محققة تقدمًا ملحوظًا نحو درجات أعلى تشير إلى مستويات أفضل من النزاهة، وهو الأمر الذي يعكس تطورا فيي الأطر المؤسسية ومستوى الشفافية، في المقابل، شهدت بعض الدول مثل عمان من تراجع في درجاتها قدر بـ 20 درجة، وهو ما يشير إلى أن هذه الدولة تعاني من زيادة التحديات المرتبطة بالفساد وضعف فعالية أدوات الرقابة والمساءلة خلال فترة الدراسة..

4.1. تحليل اتجاه تطور الاستقرار السياسي في الدول العربية

يعتبر الاستقرار السياسي مؤشر من المؤشرات الفرعية للحوكمة* (النوعية المؤسساتية) ، وهو يقيس مدى استقرار البيئة السياسية في دولة ما، حيث يأخذ بعين الاعتبار احتمال وقوع انقلابات، اضطرابات سياسية، عنف سياسي، أو إرهاب، ويتم التعبير عن مؤشر الاستقرار السياسي بقيمة عددية تتراوح بين (2.5- : أدنى درجة أي عدم استقرار سياسي شديد) و(2.5 +: أعلى درجة أي استقرار سياسي قوي).[1]

ومن أجل توضيح وضعية الاستقرار السياسي في الدول العربية تم الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم 02-06: تطور مؤشر الاستقرار السياسي للدول العربية للفترة 2003-2023

الوحدة: (درجة من 2.5 - إلى 2.5 +)

	2003	2023
	الدرجة	الدرجة
الإمارات	0.99	0.67
المغرب	-0.40	-0.36
عمان	1.06	0.58
تونس	0.31	-0.63
قطر	1.18	0.99
الكويت	0.29	0.40
الأردن	-0.07	-0.20
مصر	-0.64	-0.86
الجزائر	-1.75	-0.57
جيبوتي	-0.91	-0.51
جزرالقمر	-0.67	-0.22

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على https://info.worldbank.org/governance/wgi

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم 02-06 أعلاه يتضح بشكل عام أنه لا يوجد أي دولة عربية قد بلغت عتبة (1.5+) في أي من الفترتين، وهو بما يفسر بغياب مستويات عالية من الاستقرار السياسي.

من ذات الجدول يتبين أن بعض دول الخليج، مثل قطر والإمارات قد حافظت على مراتب متقدمة نسبيا، حيث سجلتا درجات إيجابية تعكس استقرارا مؤسسيا وأمنيا ، رغم تسجيل تراجع طفيف في المؤشر، كما هو الحال بالنسبة لدولة عمان التي انخفض عندها مؤشر الاستقرار السياسي من(1.06) إلى (0.58)، مما يشير إلى تنامي بعض التحديات الداخلية، في المقابل، شهدت دول مثل تونس تحولا جذريا، حيث انتقلت من مستوى موجب (0.31+) إلى مستوى سلبي (0.63-)، متأثرة بتداعيات الانتقال السياسي بعد 2011، في حين عرفت الجزائر تحسنا

* مؤشرات الحوكمة الستة (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، القواعد والقانون، السيطرة على الفساد).

[1] https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators, 15/03/2025, 10: 25 AM.

ملموسا، حيث انتقل المؤشر من الدرجة (1.75) إلى الدرجة (0.57-) ، وهو ما قد يعكس تراجعا نسبيا في حدة التوترات، دون أن يصل إلى مستوى الاستقرار المؤسسي المطلوب، أما مصر، فقد استمر تراجعها في المؤشر، مما يعكس هشاشة في البنية السياسية، أما بقية الدول أخرى مثل المغرب والأردن وجيبوتي فقد سجلت استقرارا محدودا دون تحولات نوعية، بينما ظل الوضع في جزر القمر دون تغيير جوهري.

2. تحليل اتجاه تطور تنويع الصادرات في الدول العربية

من بين المؤشرات التي تعكس تنويع الصادرات هو مؤشر تنوع الصادرات (Diversification Index) ومؤشر تركز الصادرات (Concentration Index) ، ومن أجل تحليل وضعية تنويع الصادرات في الدول العربية خلال الفترة 2003-2023 تم الاستعانة بالجدول الموالي:

الجدول رقم02-07: تطور مؤشر تنوع الصادرات وتركز الصادرات في الدول العربية للفترة 2003-2023.

	مؤشر تنوع الصادرات		الوضعية	مؤشر تركز الصادرات		الوضعية
	2003	2023		2003	2023	
الإمارات	0,595	0,538	**0.0057Δ**	0,398	0,21	**0.188Δ**
المغرب	0,702	0,66	**0.042Δ**	0,171	0,197	**0.026∇**
عمان	0,789	0,684	**0.105Δ**	0,658	0,311	**0.347Δ**
تونس	0,632	0,5	**0.132Δ**	0,198	0,136	**0.062Δ**
قطر	0,841	0,793	**0.048Δ**	0,578	0,406	**0.172Δ**
الكويت	0,774	0,629	**0.145Δ**	0,509	0,318	**0.191Δ**
الأردن	0,615	0,681	**0.066∇**	0,158	0,194	**0.036∇**
مصر	0,621	0,562	**0.059Δ**	0,184	0,105	**0.079Δ**
الجزائر	0,819	0,796	**0.023Δ**	0,541	0,476	**0.065Δ**
جيبوتي	0,667	0,576	**0.091Δ**	0,258	0,13	**0.128Δ**
جزر القمر	0,757	0,8	**0.043∇**	0,874	0,487	**0.387Δ**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على https://unctad.org

ملاحظة: انخفاض قيمة المؤشر = زيادة التنوع.

من الجدول رقم 02-07 أعلاه نلاحظ أن مؤشر تركز الصادرات للدول العربية خلال الفترة 2003–2023 أخذ اتجاها عاما نحو تقليص التركز في بعض الدول، في حين بقيت دول أخرى تعاني من اعتمادية مرتفعة على منتجات محددة، في هذا السياق فقد سجلت تونس أكبر تحسن (انخفاض في المؤشر من 0.198 إلى 0.136)، ما يعكس جهودا ناجحة في تنويع هيكل صادراتها، كما أحرزت دولة عمان تقدما واضحا (من 0.658 إلى 0.311)، وهو إشارة إيجابية على تقليص الاعتماد على النفط، بالمقابل، ظلت دولة الجزائر وجزر القمر عند مستويات مرتفعة من التركز (0.476 و0.487 في 2023)، وهو ما يشير إلى استمرارية الهيمنة شبه المطلقة للنفط والغاز في الجزائر، وضعف قاعدة التصدير في جزر القمر، من جهة أخرى فقد شهدت دولة الأردن ارتفاعا طفيفا في التركز ، حيث

انتقل مؤشر تركز الصادرات من 0.158 إلى 0.194، وهو ما يعكس هشاشة الاقتصاد في تنويع القطاعات التصديرية رغم الجهود المبذولة.

الشكل رقم02-01: تطور مؤشر تنوع الصادرات في الدول العربية للفترة 2003-2023.

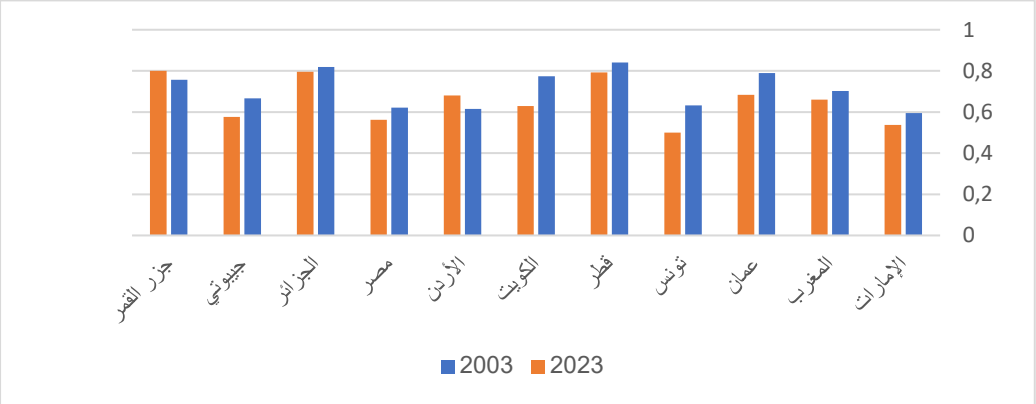

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 02-07

من معطيات الجدول رقم 02-07 و الشكل 02-01 نلاحظ وجود اختلافات واضحة في المسارات التنويعية للدول العربية خلال الفترة 2003-2023، وهو ما يعكس تفاوتا في قدرتها على تحقيق التحول الهيكلي في صادراتها، وفقًا لتعريف الأونكتاد، يعبر مؤشر تنوع الصادرات عن درجة اختلاف هيكل صادرات الدولة عن النمط العالمي، وكلما انخفضت قيمة المؤشر اقتربت الدولة من هيكل أكثر تنوعا ، وتشير البيانات إلى أن أغلب الدول قد أحرزت تقدما ملحوظا في تقليص اعتمادها على عدد محدود من السلع، وتعد دولة تونس من أبر الحالات الإيجابية حيث انتقل مؤشر تنوع الصادرات عندها من 0.632 سنة 2003 إلى 0.5 سنة 2023، ونفس الأمر بالنسبة لدولة عمان (من 0.789 إلى 0.684)، والمغرب (من 0.702 إلى 0.66) ، بالمقابل، ما تزال الدول النفطية الكبرى مثل قطر والجزائر تعاني من ارتفاع تركيز صادراتها، حيث حافظت هذه الدول على قيم مرتفعة للمؤشر (أكثر من 0.79 في 2023)، ويمكن تفسير ذلك بضعف قدرتها على تجاوز الاعتماد المفرط على النفط والغاز وعدم نجاح سياسات التنويع، أما بالنسبة لدولة الأردن فقد شهدت تراجعا في تنويع صادراته خلال فترة الدراسة، وهو ما يشير إلى غياب استراتيجيات فعالة لدعم التنويع القطاعي مثل ضعف السياسات التحفيزية، أما الدول الصغيرة مثل جيبوتي وجزر القمر، فرغم التحسن الطفيف المسجل إلا أنهما لا تزالان ضمن مستويات تنويع منخفضة نسبيا جراء محدودية قاعدة الإنتاج وضعف قدرتها على اختراق أسواق جديدة.

ثالثاً: الأدوات الإحصائية، الطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات

1.البرامج الإحصائية

تم الاعتماد على مجموعة من البرنامج منها برنامج Excel وبرنامج القياس الاقتصادي (EViews13) و(Stata17).

2. الأدوات الإحصائية والطرق المستخدمة

1.2. الارتباط الخطي: ويتم ذلك من خلال تحليل **معامل الارتباط، حيث أن لهذا الأخير مدلول اقتصادي وإحصائي بناء على تحديد نوع وقوة العلاقة بين كل متغيرين،[1] فمن حيث:**

1.1.2. نوع العلاقة: حسب إشارة معامل الارتباط نستخلص ما يلي:[2]

- إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة فإن هذا يعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.
- إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة فإن هذا يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين.
- إذا كانت قيمة معامل الارتباط مساوية للصفر فإنه يستنتج عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرين.

2.1.2. قوة العلاقة: يستند الحكم على قوة العلاقة بين كل متغيرين اثنين على درجة قرب أو بعد قيمة معامل الارتباط من (± 1) ، فإذا اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد دل ذلك على قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، وإذا بعدت عن الواحد الصحيح واقتربت من القيمة صفر دل ذلك على ضعف العلاقة الارتباطية بين المتغيرين.[3]

2.2. التعدد الخطي: إن معاملات تضخم التباين هي عناصر القطر الرئيسي لمعكوس مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة والتي يمكن أن يعبر عنها بالصيغة الموالية:[4]

$$VIF = \frac{1}{1 - R_j^2}$$

حيث: R_j^2: هو معامل التحديد لانحدار المتغير (X_j) على بقية المتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمة (VIF) أكبر من 5 فهذا دليل على وجود مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة.

---

[1] عبد الرزاق شريجي، **الاقتصاد القياسي التطبيقي**، دار العلم للملايين، 2002، ص: 123.

[2] امتثال محمد حسن وآخرون، **مقدمة في أساليب الاستدلال الإحصائي والتنبؤ**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2012، ص: 296.

[3] امتثال محمد حسن، عادل محمد حلاوة، **مبادئ الاحصاء الوصفي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص: 182.

[4] Damodar N. Gujarati & Dawn C. Porter, **Basic Econometrics** ,5th edition, The McGraw-Hill , 2009, P: 328.

3.2.اختبارتجانس الميل Slope Homogeneity (SH) tests

تكمن أهمية SH في بيانات البانل من تحديد ما إذا كانت المقدرات متماثلة (هي نفسها) بين الوحدات المقطعية أم أنها مختلفة وبالتالي يجب تقديرها بشكل فردي، ومن بين اختبارات التجانس التي استخدمتها الدراسة اختبارين اثنين وهما:

1.3.2. اختبارPesaran and Yamagata (2008)

يستند اختبار Pesaran and Yamagata على فرضيتين متلازمتين وهما: [1]

- فرضية العدم H0 (Null Hypothesis): وهي تنص على أن جميع المعاملات (الميلbi) لكل الوحدات في نموذج بيانات البانل متساوية (b)، مما يشير إلى عدم وجود تباين في الميل عبر الوحدات.
- الفرضية البديلة H1 (Alternative Hypothesis): وهي تنص على أن هناك على الأقل جزء من المعاملات (الميلbi) غير متساوية، وهذا يعني أن بعض المعاملات قد تختلف وأن هناك تباين في الميل بين الوحدات.

بشكل مختصر، اختبار Pesaran and Yamagata يقارن بين حالة التجانس (حيث تكون المعاملات واحدة لكافة الوحدات) وحالة التباين (حيث تختلف المعاملات بين الوحدات)، إذا تم رفض فرضية العدم، فهذا يشير إلى وجود تباين في الميل عبر الوحدات، مما يكون ذا أهمية كبيرة في التحليلات الاقتصادية والاجتماعية.

2.3.2. اختبارBlomquist and Westerlund (2013)

ما يميز اختبارBlomquist and Westerlund (2013) عن اختبار Pesaran and Yamagata (2008) هو أن الأول يختبر تجانس الانحدار (slope homogeneity) في البيانات البانل، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي (serial corrélation) والاختلاف في التباين (heteroskedasticity) في الأخطاء، ويستند الاختبار على فرضيتين متلازمتين وهما:[2]

- فرضية العدم H0 (Null Hypothesis): وهي تنص على أن معاملات الانحدار (slope coefficients) متجانسة بين جميع الوحدات في العينة. بمعنى آخر، يكون هناك انحدار مشترك لجميع الوحدات.
- الفرضية البديلة H1 (Alternative Hypothesis): وهي تنص على أن هناك عدم تجانس في معاملات الانحدار بين الوحدات، أي أن بعض الوحدات لها معاملات انحدار مختلفة مما يشير إلى اختلافات في السلوك بين الوحدات المدروسة.

[1] M. Hashem Pesaran, Takashi Yamagata, **Testing slope homogeneity in large panels**, Journal of Econometrics, 142(1), P: 52.
[2] Blomquist, Johan Blomquist., & Westerlund, Joakim Westerlund, **Testing slope homogeneity in large panels with serial correlation**, Economics Letters, 121(3), 2013, P: 375.

4.2. اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل

نظرًا لطبيعة بيانات البانل التي تدمج بين المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية، فإن دراسة استقرارها تتطلب اهتماما خاصا، فقد أوضحت دراسة Phillips and Moon (1999) أن ظاهرة الانحدار الزائف، التي عادة ما ترتبط بالسلاسل الزمنية غير المستقرة، يمكن أن تظهر أيضا في نماذج البانل غير المستقرة، وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم تطوير اختبارات جذر الوحدة الخاصة ببيانات البانل، والتي تفترض أن عدم الاستقرار في هذه البيانات لا ينتج فقط عن التغيرات الزمنية، بل يمكن أن ينشأ أيضًا من تفاعل المكونات المقطعية والزمنية معا.[1]

للتحقق من تكامل متغيرات الدراسة، نستخدم اختبارات جذر الوحدة لنماذج البانل، هذه الاختبارات أكثر دقة من نظيراتها للسلاسل الزمنية لأنها تجمع بين البعدين الزمني والمقطعي، ونظرا لتعدد اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل فإن الدراسة الحالية استعانت بالاختبارات التالي فقط.

- اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF (Augmented Dickey-Fuller)
- اختبار Levin, Lin and Chu (2002).[2]
- اختبار Im, Pesaran, Shim (2003).[3]

5.2.اختبار التكامل المشترك في بيانات البانل

يشير التكامل المشترك في بيانات البانل إلى وجود علاقة طويلة الأجل ومستقرة بين متغيرات غير ثابتة (غير ساكنة)* عبر وحدات مقطعية متعددة، بحيث تكون هذه المتغيرات متماثلة في اتجاهها العام رغم تقلباتها القصيرة الأجل، ففي حالة التكامل المشترك، يمكن للتغيرات المؤقتة أن تتعافى تدريجيًا نحو علاقة توازنية بين المتغيرات عبر الزمن، مما يسمح بإجراء تحليل اقتصادي دقيق عبر بيانات بانل.

ونظرا لتعدد اختبارات التكامل المشترك في بيانات البانل(اختبار Pedroni (1999, 2004)، اختبار Kao (1999)، واختبار Westerlund (2007)، اختبار فيشر) التي تأخذ في الاعتبار تجانس أو عدم تجانس المقاطع وكذلك الترابط الزمني والمقطعي، فإن الدراسة الحالة اعتمدت على اختبار Kao (1999) واختبار فيشر.

[1] M.Beenstock, D. Felsenstein, **The Econometric Analysis of Non-Stationary Spatial Panel Data**, Advances in Spatial science, Springer Nature Switzerland, 2019, P: 28

[2] Andrew Levin, Chien-Fu Lin, Chia-Shang James Chu, **Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties**, Journal of Econometrics 108 ,2002, P: 1–24.

[3] Kyung So Im, M.Hashem Pesaran, & Yongcheol Shin ,**Testing for unit roots in heterogeneous panels**, Journal of Econometrics, , 115(1), 2003, P: 53–74.

* المقصود بالمتغيرات غير ثابتة أو غير ساكنة (non-stationary) هو أن هذه المتغيرات لا تتمتع بخصائص ثابتة عبر الزمن، مثل المتوسطات أو التباين. بعبارة أخرى المتغيرات غير ثابتة لا تستقر عند مستوى معين أو لا تكون لها توزيعات ثابتة على مر الزمن.

1.5.2. اختبار Kao (1999)

يبني Kao اختباره على اختبار جذر الوحدة للبواقي من نموذج الانحدار المقدر، فإذا كانت هذه البواقي ساكنة، نستنتج أن المتغيرات مرتبطة بعلاقة توازن طويلة الأجل، ويستند اختبار Kao (1999) على فرضيتين متلازمتين وهما: [1]

- فرضية العدم H0 (Null Hypothesis): وهي تنص غياب تكامل مشترك بين المتغيرات في بيانات البانل، أي أن البواقي من علاقة الانحدار بين المتغيرات غير ساكنة (تحتوي على جذر وحدة).
- الفرضية البديلة H1 (Alternative Hypothesis): وهي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في بيانات البانل، أي أن البواقي من علاقة الانحدار بين المتغيرات ساكنة (stationary).

2.5.2. اختبار فيشر

ويستند اختبار فيشر على فرضيتين متلازمتين وهما: [2]

- فرضية العدم H0 (Null Hypothesis): لا يوجد تكامل مشترك في أي وحدة مقطعية في البانل.
- الفرضية البديلة H1 (Alternative Hypothesis): يوجد تكامل مشترك في على الأقل وحدة مقطعية واحدة في البانل، أي لا يشترط أن تكون جميع الوحدات مترابطة، بل يكفي أن توجد واحدة أو أكثر تظهر علاقة توازن طويلة الأجل.

6.2. نموذج ARDL للبانل الديناميكي

في ظل استقلالية الوحدات المقطعية (عدم وجود تجانس بين الوحدات) وفي ظل بيانات البانل غير المستقرة عند مستوياتها الأصلية فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الديناميكي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، حيث تكتب الصيغة الرياضية لهذا الأخير بصفة عامة كما يلي:[3]

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} Y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q} \delta_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{jt} \dots\dots (01)$$

حيث:

p : تمثل عدد فترات الابطاء للمتغير التابع Y_{it}. q : تمثل عدد فترات الابطاء للمتغيرات المستقلة $X_{i,t}$.

[1] Chihwa Kao. **Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data**, Journal of Econometrics 90, 1999, P: 01-44.
[2] Maddala, G. S., & Wu, S,**A Comparative Study of Unit Root Tests with Panel Data and a New Simple** ,Test. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 61(S1),1999, P: 631–652
[3]Stephen R. Bond, **Dynamic Panel Data Models: A Guide to Econometrics and Empirical Applications, Portuguese** Economic Journal, 1(2), 2002, P:141-162

$i = 1,2, \dots . N$: تمثل عدد الوحدات المقطعية. $t = 1,2, \dots . T$: تمثل عدد الفترات الزمنية.

$X_{i,t}$: تمثل شعاع $k * 1$ من المتغيرات المستقلة. δ_{ij} : معلمات المتغيرات المستقلة.

μ_i : تمثل التأثيرات الخاصة بكل وحدة مقطعية. λ_{ij} : تمثل معلمة المتغير التابع Y_{it} المبطأة.

ويمكن إعادة صياغة النموذج أعلاه في شكل نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:[1]

$$\Delta Y_{it} = \Phi_i(Y_{i,t-1} - \theta_t' X_{i,t}) \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} \Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta'_{ij} \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{jt} \dots \dots \dots (02)$$

حيث:

$\Phi_i = -(1 - \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij})$: تمثل حد تصحيح الخطأ، والذي يستلزم أن تكون قيمته سالبة ومعنوية مما يعني وجود تكامل مشترك.

$\Delta Y_{i,t-1}$ ، $\Delta X_{i,t-1}$: تمثل التغيرات في الأجل القصير والتي تتأثر بأي اختلاف عن التوازن في الأجل الطويل.

θ_i : تمثل شعاع معلمات المتغيرات المستقلة التي توضح علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات.

ومن أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموضح في المعادلة (02) توجد عدة طرق وهي:

- **طريقة التأثيرات الثابتة(Dynamic Fixed Effects (DFE) :** حيث تفترض هذه الطريقة أن المعلمات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة ثابتة عبر الوحدات المقطعية، بينما يتم السماح بتغيير الحد الثابت لكل وحدة مقطعية.
- **طريقة متوسط المجموعة Mean Group Estimator (MGE):** تعتمد هذه الطريقة على تقدير النموذج لكل وحدة مقطعية بشكل مستقل، ثم يتم حساب متوسط المعلمات عبر الوحدات المقطعية المختلفة، وبالتالي تتيح هذه الطريقة باختلاف معلمة الحد الثابت وميول معلمات المتغيرات المستقلة عبر الوحدات المقطعية.
- **طريقة مقدرة وسط المجموعة المدمجة Pooled Mean Group Estimator (PMGE):** تدمج هذه الطريقة بين مميزات الطريقتين السابقتين، حيث تسمح بوجود اختلافات في معلمات الأجل القصير (short-run) ومعلمات الحد الثابت بين الوحدات المقطعية، أما بالنسبة لمعلمات الأجل الطويل (long-run)، فتفترض أن تكون ثابتة عبر جميع الوحدات المقطعية، بعبارة أخرى هذا التقدير وفق هذه الطريقة يسمح بتقدير ديناميكي مرن يحافظ على بعض التوحيد في الأجل الطويل مع السماح بالاختلاف في الأجل القصير.

[1] Blackbume, Edward & Frank Mark, **Estimation of Nonstationary Hetreogeneous Panel**, The Stata Journal, 7(2), 2007, P: 198-199.

7.2. اختبار السببية لـ Juodis وآخرون

يستخدم هذا الاختبار في سياق بيانات البانل من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين سلسلتين زمنيتين، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحاديا أم تبادليا، أي أن كلا المتغيرين يسبب في الآخر، كما وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما.

بعبارة أخرى هذا الاختبار يستخدم لتحديد ما إذا كانت التغيرات في سلسلة زمنية واحدة ($X_{i.t}$) تساعد في التنبؤ بالتغيرات في سلسلة زمنية أخرى ($Y_{i.t}$)، حيث يستند اختبار Juodis على فرضيتين متلازمتين وهما: [1]

- فرضية العدم H0 (Null Hypothesis): عدم وجود علاقة سببية بين سلسلتين زمنيتين..
- الفرضية البديلة H1 (Alternative Hypothesis): وجود علاقة سببية بين سلسلتين زمنيتين.

أي:

$$\begin{cases} H_0: \beta_{q.i} = 0 \quad , \quad for\ all\ i\ and\ q \\ H_1: \beta_{q.i} \neq 0 \quad , \quad for\ som\ i\ and\ q \end{cases}$$

[1] Juodis, Arturas, Karavias, Yiannis., & Sarafidis, Vasilis**, A homogeneous approach to testing for Granger non-causality in heterogeneous panels** , Empirical Economics, (60), 2021, P: 95-96.

المبحث الثاني

تحليل، تفسيرومناقشة نتائج الدراسة

يتعلق هذا الشق من الدراسة بقياس أثر بيئة الأعمال على تنويع الصادرات في الدول العربية للفترة 2003-2023 وذلك من خلال صياغة نموذج لتقديره مع استخلاص نتائجه وتفسيره.

أولا: التحليل الوصفي والاختبارات الأولية

يعد التحليل الوصفي للبيانات والاختبارات الأولية الخطوة الأولى في الدراسات القياسية، حيث تهدف إلى فهم خصائص المتغيرات المدروسة واختبار العلاقات الأساسية بينها، لضمان سلامة البيانات وصلاحيتها قبل الانتقال إلى التقدير والتحليل المتقدم للنموذج.

1.الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تعتبر دراسة الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة أداة أساسية لوصف الملامح الأساسية لبيانات محل الدراسة، فهي بذلك تتيح فهم خصائص البيانات قبل الانتقال إلى النمذجة القياسية واختبار الفرضيات، ويوضح الجدول الموالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أدني قيمة وأقصى قيمة لكل متغير.

الجدول رقم 02-08: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std.dev	Min	Max
SI	231	-0.3278225	0.1005044	-0.51	-0.159
REG	231	45.17792	96.03394	3.8	451
DOM	231	43.4388	28.1699	3.533314	138.8578
PS	231	-0.1256568	0.7320943	-1.754409	1.223599
INF	231	4.08354	4.436293	-4.87	33.88478

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata17 (أنظر إلى الملحق رقم 01)

من خلال الجدول رقم02-08 يتبين أن:

- قيم متغيرة تنوع الصادرات SI في 11 دولة عربية والتي تتكون من 231 مشاهدة ممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2023 كانت محصورة بين أدنى درجة (0.51-)، وأقصى درجة (0.159-)، في حين سُجل مستوى المتوسط للفترة ككل بـ(0.3278225-)، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسّطها هو انحراف معياري قدر بـ(0.1005011).
- قيم متغيرة الوقت اللازم لبدء العمل REG في 11 دولة عربية والتي تتكون من 231 مشاهدة ممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2023 كانت محصورة بين أدنى قيمة (3.8 يوم)، وأقصى قيمة (451 يوم)، في حين

سُجل مستوى المتوسط للفترة ككل بـ (45.17792 يوم)، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسّطها هو انحراف معياري قدر بـ (96.03394).

- قيم متغيرة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي DOM في 11 دولة عربية والتي تتكون من 231 مشاهدة ممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2023 كانت محصورة بين أدنى نسبة (3.533314%)، وأقصى نسبة (138.8578%)، في حين سُجل مستوى المتوسط للفترة ككل بـ (43.438%)، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسّطها هو انحراف معياري قدر بـ (28.1699).
- قيم متغيرة الاستقرار السياسي PS في 11 دولة عربية والتي تتكون من 231 مشاهدة ممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2023 كانت محصورة بين أدنى درجة (1.754409-)، وأقصى درجة (1.223599)، في حين سُجل مستوى المتوسط للفترة ككل بـ (0.1256568-)، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسّطها هو انحراف معياري قدر بـ (0.7320943).
- قيم متغيرة التضخم INF في 11 دولة عربية والتي تتكون من 231 مشاهدة ممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2023 كانت محصورة بين أدنى نسبة (4.87-%)، وأقصى نسبة (33.88478%)، في حين سُجل مستوى المتوسط للفترة ككل بـ (4.08354)، أما ما يعبر عن تشتت هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسّطها هو انحراف معياري قدر بـ (4.436293).

2. الارتباط بين متغيرات النموذج

من أجل تحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، استعانت الدراسة بمعامل الارتباط الخطي لبيرسون، حيث يبين الجدول التالي نتائج هذا الارتباط.

الجدول رقم 02-09: مصفوفة الارتباطات الخطية بين المتغيرات التفسيرية والتابعة للدراسة

	REG	DOM	PS	INF
SI	0.329873	0.029402	0.173497	-0.177236
نوع وقوة العلاقة	موجبة وضعيفة	موجبة وضعيفة	موجبة وضعيفة	سالبة وضعيفة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات Eviews13 (أنظر إلى الملحق رقم02)

من خلال قراءة نتائج معطيات الجدول رقم 02-09 أعلاه يتبين:

- يوجد ارتباط طردي وضعيف بين كل من متغير تنوع الصادرات (SI) ومتغيرات (الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG)، الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DOM)، الاستقرار السياسي(PS) بمعامل ارتباط قدره (0.329873)، (0.029402)، (0.173497) على الترتيب.

- يوجد ارتباط عكسي وضعيف بين كل من متغير تنوع الصادرات (SI) ومعدل التضخم (INF) بمعامل ارتباط قدره (0.177236-).

3. اختبار استقلالية المتغيرات المستقلة

بعد تقديم مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، يصبح من المهم التأكد من استقلالية المتغيرات المفسرة فيما بينها، لهذا الغرض، نلجأ إلى اختبار مشكلة التعدد الخطي باستخدام معامل تضخم التبيان (VIF) للكشف عن أي علاقة خطية قوية قد تؤثر على دقة تقديرات النموذج.

ويوضح الجدول الموالي نتائج معامل تضخم التباين VIF.

الجدول رقم 02-10: نتائج معامل تضخم التباين VIF

Variable	VIF	1/ VIF
PS	1.27	0.784448
REG	1.26	0.794298
INF	1.12	0.890770
DOM	1.11	0.899079
Mean VIF	**1.19**	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata17 (أنظر إلى الملحق رقم03)

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم 02-10أعلاه أن نموذج الدراسة المقدر لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي، حيث يشير متوسط قيمة معامل تضخم التباين (Centered VIF) أقل من القيمة 5، أي: (1.19<5).

4. اختبار تجانس الميل Slope Homogeneity (SH) tests

يبين الجدول التالي نتيجة اختبار تجانس الميل لـ Pesaran and Yamagata(2008) واختبار Blomquist and Westerlund (2013) .

الجدول رقم 02-11: نتائج اختبار التجانس

	Pesaran, Yamagata		Blomquist, Westerlund	
	Δ	P-value	Δ	P-value
	5.711	**0.000**	5.360	**0.000**
Adj,	6.757	**0.000**	6.342	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata17 (أنظر إلى الملحق رقم 04)

بما أن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين P جاءت أقل من 0.05، بالتالي فإنه يمكن رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على غياب تجانس الميل عبر الوحدات المقطعية، وهو ما يعني أن هناك اختلافا

في تأثير مؤشرات بيئة الأعمال على تنويع الصادرات بين الدول العربية، بعبارة أخرى أن لكل دولة عربية تمتلك ظروفا ومؤسسات وخلفيات اقتصادية خاصة تجعل استجابتها لتحسينات بيئة الأعمال مختلفة، فمثلا في دولة ما قد يؤدي تحسين التمويل إلى زيادة كبيرة في تنويع الصادرات، في حين نجد أن دولة أخرى قد يكون الأثر محدودا بسبب جملة من العوائق مثل ضعف البنية التحتية(طرق، موانئ، شبكات نقل) أو عدم كفاية المهارات البشرية (قلة الخبرات التقنية والإدارية).

ثانيا: اختبارات الاستقرارية والعلاقات طويلة الأجل

قبل تقدير النموذج القياسي، يستلزم إجراء اختبارات جذر الوحدة لتحديد مدى إستقرارية البيانات، ثم اختبارات التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل تربط بين هذه المتغيرات.

1. اختبارات جذر الوحدة

يبين الجدول نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في المستوى وبعد أخذ الفرق الأول، حيث تم أخذ ثلاث اختبارات (ADF، Im, Pesaran & Shin ، Im, Levin,lin &Chu) ، حيث تم تطبيق الاختبارات بوجود ثابت واتجاه عام، ومن ثم نموذج مع ثابت فقط، فإذا كانت القيمة الاحتمالية P أكبر من 5% فهذا يعني قبول فرضية العدم أي وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية وبالتالي فهي غير مستقرة، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية P أقل من 5% فهذا يعني قبول الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية وبالتالي فهي مستقرة.

الجدول رقم 02-12: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Variable	Test	Unit Root Tests at Level and First Difference	Individual intercept and trend (Prob)	Individual intercept (Prob)	Decision Stability Level
SI	Levin, Iin & Chu	Level	0.0001	0.0000	1 st difference
		1 st difference	0.0000	0.0000	
	Im, Pesaran & Shin	Level	0.0822	0.0009	
		1 st difference	0.0000	0.0000	
	ADF	Level	0.1097	0.0012	
		1 st difference	0.0000	0.0000	
REG	Levin, Iin & Chu	Level	0.0000	0.0000	Level
		1 st difference	0.0000	0.0340	
	Im, Pesaran & Shin	Level	0.0000	0.0000	
		1 st difference	0.0000	0.0000	
	ADF	Level	0.0000	0.0000	
		1 st difference	0.0000	0.0000	
DOM	Levin, Iin & Chu	Level	0.8316	0.0104	1 st difference
		1 st difference	0.0000	0.0000	
	Im, Pesaran & Shin	Level	0.7535	0.3894	
		1 st difference	0.0002	0.0000	
	ADF	Level	0.8423	0.5604	

		1 st difference	0.0006	0.0000	
PS	Levin, Iin & Chu	Level	0.8152	0.2306	1 st difference
		1 st difference	0.0030	0.0000	
	Im, Pesaran & Shin	Level	0.5637	0.3011	
		1 st difference	0.0000	0.0000	
	ADF	Level	0.4254	0.5597	
		1 st difference	0.0002	0.0000	
INF	Levin, Iin & Chu	Level	0.2214	0.2184	1 st difference
		1 st difference	0.3065	0.0004	
	Im, Pesaran & Shin	Level	0.0627	0.0522	
		1 st difference	0.0000	0.0000	
	ADF	Level	0.0693	0.0827	
		1 st difference	0.0000	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات Eviews13 (أنظر إلى الملحق رقم 05 و 06)

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة الموضحة في الجدول رقم 02-13 إلى أن متغيرة الوقت اللازم لبدء العمل (REG) مستقرة عند المستوى (Level) وفق الاختبارات الثلاث (Levin, Iin & Chu)، (Im, Pesaran & Shin)، (ADF)، وذلك لأن قيمة الاحتمالات أقل من مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص بعدم وجود جذر الوحدة البيانات.

أما بقية المتغيرات، مؤشر تنوع الصادرات (SI)، الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DOM)، الاستقرار السياسي (PS)، التضخم (INF)، فهي مستقرة بعد تحويل بياناتها الأصلية إلى الفرق الأول وذلك وفق الاختبارات الثلاث (Levin, Iin & Chu)، (Im, Pesaran & Shin)، (ADF)، حيث جاءت قيمة الاحتمالات أقل من مستوى معنوية5%، وهو ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقر بعدم وجود جذر الوحدة في البيانات.

خلاصةً لتحليل نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة يتضح أن درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة مزيج بين الدرجة الصفر I(0) والدرجة الأولى I(1)، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 02-13: نتائج درجة تكامل متغيرات الدراسة

Variable	INF	PS	DOM	REG	SI
Degree of integration	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج الجدول رقم 02-12.

2. اختبار التكامل المشترك

في إطار تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات المدروسة، لا يكفي الاكتفاء بفحص العلاقات القصيرة الأجل، بل ينبغي أيضا اختبار ما إذا كانت هناك علاقة توازنية تربطها على المدى الطويل، لتحقيق ذلك، يتم اللجوء إلى اختبارين للتكامل المشترك المخصصة للبيانات المقطعية الزمنية، وهما: اختبار Kao واختبار Fisher .

الجدول رقم 02-14: نتائج اختبار Kao

T.Statistic	Prob
-3.853538	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات Eviews13 (أنظر إلى الملحق رقم 07)

تشير نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Kao الموضحة في الجدول رقم 02-14 أعلاه إلى أن القيمة الاحتمالية للاختبار Prob (0.0001) أقل من مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (تنوع الصادرات) والمتغيرات المستقلة (مؤشرات بيئة الأعمال) بالنسبة للعينة قيد الدراسة والمتمثلة في عينة من الدول العربية.

الجدول رقم 02-15: نتائج اختبار Fisher للتكامل المشترك

	Fisher Stat* (from trace test)	Prob	Fisher Stat* (from max-eigent..)	Prob
None	345.8	0.0000	241.7	**0.0000**
At most 1	142.6	0.0000	70.05	**0.0000**
At most 2	90.17	0.0000	57.64	**0.0003**
At most 3	54.41	0.0001	39.35	**0.0129**
At most 4	53.25	0.0002	53.25	**0.0002**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات Eviews13 (أنظر إلى الملحق رقم 08).

من خلال نتائج الجدول رقم 02-15 أعلاه نلاحظ أن نتائج اختبار Fisher تدعم نتائج اختبار Kao ، وهو ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك لأن القيم الاحتمالية لاختبار Fisher جاءت أقل من مستوى معنوية 5%.

ثالثا: تقدير نموذج الدراسة وفق Panel ARDL

بناء على نتائج اختبارات جذر الوحدة التي أقرت على أن درجة تكامل متغيرات الدراسة مزيج بين الدرجة الصفر والدرجة واحد، وبناء على نتائج اختبار التكامل المشرك الذي أقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل، فإن النموذج المناسب لمعالجة إشكالية الدراسة المطروحة هو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Panel ARDL والذي بدوره يعتمد على عدة طرق للتقدير منها: طريقة PMG-pooled mean group(المتوسط التجميعي).

1. التفسير الاقتصادي لمعلمات النموذج في الأجل الطويل وفق طريقة PMG

يساعد تفسير المعلمات المقدرة في النموذج في الأجل الطويل إلى فهم حجم واتجاه تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مؤشرات بيئة الأعمال على المتغير التابع والممثل بمؤشر تنوع الصادرات عند تحقق التوازن طويل الأجل.

ويبين الجدول الموالي نتائج تقدير معاملات النموذج في الأجلين الطويل والقصير، وذلك وفق طريقة PMG

الجدول رقم 02-16: نتائج تقدير نموذج وفق طريقة PMG

	Coefficient	Std.err	Z	P>|Z|	[95% conf .interval]	
EC						
REG	-0.998926	0.2243883	-4.45	**0.000**	-1.438719	-0.5591329
DOM	0.1762752	0.0764845	2.30	**0.021**	0.263684	0.3261819
PS	0.1453495	0.0578511	2.51	**0.012**	0.0319633	0.2587356
INF	0.0897408	0.0508529	1.76	**0.078**	-0.0099289	0.1894106
SR						
ec	-0.355833	0.1097473	-3.24	**0.001**	-0.5709337	-0.1407324
REG.D1	0.4218957	0.2780093	1.52	**0.129**	-0.1229924	0.9667838
DOM.D1	-0.1760186	0.1639717	-1.07	**0.283**	-0.4973973	0.14536
PS.D1	0.1760186	0.0527143	2.32	**0.020**	0.0190667	0.2257029
INF.D1	-0.0519083	0.0311792	-1.66	**0.096**	-0.1130185	0.0092019
_cons	21.09129	6.689609	3.15	**0.002**	7.979892	34.20268

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata17 (أنظر إلى الملحق رقم 09).

من خلال نتائج الجدول رقم 02-16 أعلاه، يمكن تفسير الدلالة الاقتصادية والاحصائية لمعلمات النموذج المقدر في الأجل الطويل كما يلي:

- **الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري REG**

وجود أثر سالب ومعنوي للوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) على تنويع الصادرات (SI) عند مستوى معنوية 5%، حيث قدرت معلمة (REG) بـ (0.998926-) وهو ما يعني أن عند زيادة الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) بوحدة واحدة سيؤدي إلى تقليص عدد وتنوع السلع والخدمات التي تصدرها الدول العربية (SI) بـ (0.998926)، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، فكما هو معلوم أن الإطالة الزمنية في بدء الأنشطة التجارية تعني أن بيئة الأعمال تصبح أقل جاذبية لمختلف أنواع الاستثمارات – سواء كانت مؤسسات صغيرة او متوسطة أو حتى كبيرة- التي تسهم مجتمعة في توسيع قاعدة الصادرات وإدخال منتوجات

جديدة، كما أن هذا التأخير الزمني سوف يحد من قدرة مختلف القطاعات على الابتكار والتطوير ويبقى تركيزها منصبا على عدد محدد من القطاعات التقليدية مثل النفط والموارد الطبيعية.

- **الائتمان المقدم للقطاع الخاص DOM**

وجود أثر موجب ومعنوي للائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM) على تنويع الصادرات (SI) عند مستوى معنوية 5%، حيث قدرت معلمة (DOM) بـ (0.1762752) وهو ما يعني أن عند زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM) بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة عدد وتنوع السلع والخدمات التي تصدرها الدول العربية (SI) بـ (0.1762752)، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويمكن أن نفس العلاقة الإيجابية بين المتغيرين في أن توفر الائتمان المقدم للقطاع الخاص سيؤدي إلى تعزيز قدرة المؤسسات على الابتكار، تطوير منتجات جديدة، والتوسع في قطاعات تصديرية غير تقليدية، ومن ثمّ نحو تنويع الصادرات، كما يسمح توفر التمويل فتح المجال لدخول سلع وخدمات متنوعة متكيفة مع متطلبات الأسواق الخارجية من خلال زيادة الاستثمارات.

- **الاستقرار السياسيPS**

وجود أثر موجب ومعنوي للاستقرار السياسي (PS) على تنويع الصادرات (SI) عند مستوى معنوية 5%، حيث قدرت معلمة (PS) بـ (0.1453495) وهو ما يعني أن عند زيادة الاستقرار السياسي (PS) بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تنويع الصادرات (SI) في الدول العربية بـ (0.1453495)، وهي نتيجة متوافق مع مفهوم النظرية الاقتصادية، ويمكن أن نفس العلاقة الإيجابية بين المتغيرين في أن توفر الاستقرار السياسي في الدولة سيسهم في خلق بيئة أعمال آمنة وجاذبة للاستثمار، الأمر الذي سيعمل على تشجيع المؤسسات سواء المحلية أو الأجنبية على ضخ رؤوس الأموال في قطاعات متعددة، دون حصرها فقط في القطاعات التقليدية، كما سيسهم الاستقرار السياسي من تعزيز ثقة المنتجين والمستثمرين في توسيع نشاطاتهم نحو إنتاج سلع وخدمات جديدة موجهة للأسواق الخارجية.

- **معدل التضخمINF**

وجود أثر موجب وغير معنوي للتضخم (INF) عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويمكن أن نفسر العلاقة الإيجابية بين التضخم وتنويع الصادرات في الدول العربية مع عدم معنويتها، إلى أن التضخم الداخلي للدول العربية يتزامن ظاهريا مع بعض محاولات التنويع ولكنه لا يمثل دافعا حقيقيا ، فغالبا ما يكون التضخم في هذه الدول نتيجة مشاكل هيكلية (ضعف الإنتاج، ارتفاع تكلفة الاستيراد، سياسة نقدية ضعيفة متمثلة في طبع النقود او عجز في الميزانية) وليس ناتجا عن توسع حقيقي(زيادة الإنتاج، زيادة الاستثمارات، زيادة المؤسسات ...إلخ) في الاقتصاد قادر على تنويع صادراته.

2. التفسير الاقتصادي لمعلمات النموذج في الأجل القصير وفق طريقة PMG

من خلال النتائج الموضحة من ذات الجدول رقم 02-16 يتبين أن الاستقرار السياسي (PS) هو العامل الوحيد الذي يظهر تأثيرا إيجابيا ومعنويا إحصائيا عند مستوى معنوية 5% على تنويع الصادرات (SI) بالدول العربية في الأجل القصير، بينما باقي المتغيرات (الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG)، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (DOM)، التضخم (INF)) لا تقدم دلالة إحصائية قوية على قدرتها على التأثير السريع لمتغير تنويع الصادرات.

ويمكن أن نفسر عدم تأثير متغيرة الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) على تنويع الصادرات (SI) في الأجل القصير إلى أن المؤسسات القائمة بالفعل في السوق قادرة على التكيف بسرعة مع بيئة السوق والتغيرات في الطلب العالمي دون الحاجة إلى بدء نشاطات جديدة، أما غياب تأثير الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (DOM) فيمكن أن يرد إلى طول الوقت المستغرق للحصول على الائتمان، فكما هو معروف أن الحصول على تمويل إضافي يتطلب وقتا لتنفيذه، وبالتالي فإن هذا الأمر سيقلل من تأثيره على التغيرات السريعة في أنماط التصدير، كما ويمكن أن يفسر بأن المؤسسات القائمة بالفعل لا تحتاج إلى تمويل إضافي في الأجل القصير بل ستعتمد على تعديلات سريعة في استراتيجيات تنويع صادرتها دون الحاجة إلى تمويل إضافي، أما بخصوص عدم تأثير التضخم فيمكن يرد إلى التكيف السريع للمؤسسات مع تغيرات الأسعار من خلال تعديل استراتيجيات التسعير (مثل زيادة أسعار التصدير مع منح خصما عند الشراء بكميات كبيرة للحفاظ على قدرتها التنافسية)أو تغيير استراتيجيات الإنتاج(مثل إعادة توجيه الإنتاج نحو المنتجات الأقل تكلفة).

وكما هو معلوم أن ديناميكيات الأجل القصير يعتمد على معلمة تصحيح الخطأ Error Correction Term (ECM)، فإن هذه الأخيرة وفق النموذج المقدر أعلاه قد قدرت قيمتها بـ(0.355833-)، وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5%، وهذا يعكس وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير باتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل، بعبارة أخرى أن ما قيمته (0.355833) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال وحدة من الزمن تقدر بسنتين وتسعة أشهر تقريبا.

رابعا: اختبار السببية

تهدف هذه الخطوة من الدراسة إلى الوقوف على مدى قدرة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مؤشرات بيئة الأعمال على تفسير وتوجيه سلوك المتغير التابع والممثل بمؤشر تنوع الصادرات عبر الزمن، ذلك من خلال إجراء اختبار الروابط السببية بين المتغيرات محل الدراسة.

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار السببية غير القائم على غرنجر (non-Granger causality) الحديث الذي قدمه Juodis وآخرون (2021) بعد اختيار درجة التأخير (Number of Lags=2).

الجدول رقم 02-17: نتائج العلاقة السببية لـ Juodis وآخرون

	HPJ Wald Test	p-value
REG → SI	156.2325	***0.0000
DOM → SI	36.3138	***0.0000
PS → SI	4.2379	**0.1202**
INF → SI	0.2887	**0.8656**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata17 (أنظر إلى الملحق رقم10).

ملاحظة: *** معنوية عند 1%.

من خلال نتائج اختبار السببية لـ Juodis وآخرون (2021) الموضحة في الجدول رقم 02-18السابق يتبين أن المتغيرتين الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) والائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM) تسبب في متغيرة تنوع الصادرات (SI)، حيث جاءت القيمة الاحتمالية لهما أقل من مستوى المعنوية 5%، في حين أظهرت ذات النتائج أن متغيرة كل من الاستقرار السياسي (PS) والتضخم (INF) لا تسببان في تنوع الصادرات (SI)، وذلك لأن القيمة الاحتمالية لكلا المتغيرين جاءت أقل من مستوى معنوية 5%..

الخلاصة

بناء على التحليل القياسي الوارد في هذا الفصل والذي تميز بدراسة قياس أثر مؤشرات بيئة الأعمال على تنويع الصادرات في الدول العربية خلال الفترة 2003-2023 تم التوصل الى النتائج التالية:

- شهدت الدول العربية تفاوتا ملحوظ في تطور المؤشرات الاقتصادية والمؤسسية في الدول العربية بين 2003 و2023، ففي مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، شهدت دول مثل الإمارات والمغرب تحسنا ملحوظا، بينما تراجعت دول مثل الكويت والجزائر، أما مؤشر الحرية الاقتصادية، فقد انخفض في دول مثل الإمارات وعمان والكويت، بينما سجلت مصر والجزائر تدهورًا أكبر، وفيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد، حققت دول الخليج مثل الإمارات وقطر تقدما ملحوظا، في حين شهدت عمان تراجعا في الأداء، أما في مؤشر الاستقرار السياسي، فقد شهدت دول مثل تونس والجزائر تحولات كبيرة، بينما بقيت دول مثل الإمارات وقطر أكثر استقرارًا، رغم بعض التراجع في بعض الحالات.
- شهدت الدول العربية تفاوت كبير في قدرتها على تقليص تركز صادراتها بين 2003 و2023، فبعض الدول أحرزت تقدما ملحوظا في تنويع صادراتها، مثل تونس التي سجلت تحسنا كبيرا في مؤشر تركز الصادرات، وعمان أيضا شهدت تحسنا واضحا، مما يعكس جهودًا ناجحة لتقليص الاعتماد على النفط، بالمقابل، ظلت دول مثل الجزائر وجزر القمر تعاني من تركز عالٍ في صادراتها، وهو الأمر الذي يعكس استمرار الهيمنة على صادرات النفط والغاز وضعف التنوع، كما شهدت بعض الدول الأخرى مثل الأردن تراجعا طفيفا في تنويع صادراتها، مما يعكس ضعف السياسات الداعمة لهذا التوجه، في المقابل، تمثل دول النفط الكبرى مثل قطر والجزائر في استمرار الاعتماد المفرط على النفط، حيث لم تتمكن من تحقيق تحول هيكلي حقيقي في صادراتها.
- بينت الاختبارات الأولية وخاصة اختبار استقلالية المتغيرات المستقلة باستخدام معامل تضخم التباين (Centered VIF) واختبار تجانس الميل لـ Pesaran and Yamagata(2008) واختبار Blomquist and Westerlund (2013) إلى غياب مشكلة التعدد الخطي وإلى عدم وجود تجانس الميل بين الوحدات المقطعية عند مستوى معنوية 5%.
- بينت نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (مؤشر تنوع الصادرات (SI)، الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG)، الائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM)، الاستقرار السياسي (PS)، التضخم (INF)) إلى أن درجة تكاملها مزيج بين الدرجة الصفر والدرجة والواحد، كما بينت نتائج اختبار التكامل المشترك وفقا لـ اختبار Fisher واختبارKao إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

- بناء على النتائج القياسية السابقة تم تقدير النموذج وفق مقاربة Panel ARDL-PMG، حيث أوضحت نتائجه إلى أن متغيرة الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) لها تأثير عكسي ومعنوي إحصائيا على على تنويع الصادرات (SI) في الأجل الطويل دون الأجل القصير، بينما متغيرة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM) فقد أظهرت تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على تنويع الصادرات (SI) في الأجل الطويل دون الأجل القصير، أما متغيرة الاستقرار السياسي (PS) فقد بينت تأثير عكسي ومعنوي إحصائيا على على تنويع الصادرات (SI) في الأجلين الطويل والأجل القصير، في حين أن متغيرة التضخم (INF) فلم يسجل لها أي تأثير على تنويع الصادرات في الأجلين سواء الطويل أو القصير.
- ووفقا لاختبار اتجاه أحادي السببية لـ Juodis وآخرون (2021) تبين أن المتغيرين المستقلين الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) الائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM) فقط من يسببان في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والممثل تنويع الصادرات (SI).

خاتمة

حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في قياس أثر مؤشرات بيئة الأعمال على تنويع الصادرات في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2023، وذلك باستخدام أدوات تحليل القياس الاقتصادي.

فيما يلي عرض لأبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة، متبوعًا بالتوصيات المقترحة استنادًا إلى هذه النتائج، إلى جانب تقديم رؤية لآفاق البحث المستقبلية.

أولا: اختبار الفرضيات

1. <u>الفرضية الأولى</u>: شهدت بيئة الأعمال في الدول العربية تطورًا متفاوتًا وفقًا لبعض المؤشرات المؤسسية والاقتصادية، وهي فرضية صحيحة، فمن خلال التحليل الاقتصادي لتطور مؤشرات بيئة الأعمال في الدول عينة الدراسة تبين أن دولا مثل الإمارات والمغرب شهدت تحسنا ملحوظا، في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بينما تراجعت دول أخرى مثل الكويت والجزائر، أما في مؤشر الحرية الاقتصادية، فقد انخفض في دول مثل الإمارات وعمان والكويت، بينما سجلت مصر والجزائر تدهورًا أكبر، وفيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد، فقد حققت دول الخليج مثل الإمارات وقطر تقدما ملحوظا، في حين شهدت عمان تراجعا في الأداء، أما في مؤشر الاستقرار السياسي، فقد شهدت دول مثل تونس تحولا جذريا، أيضا عرفت الجزائر تحسنًا ملحوظًا دون الوصول لمستوى الاستقرار المؤسسي، بينما بقيت دول مثل الإمارات وقطر أكثر استقرارًا، رغم بعض التراجع في بعض الحالات.

2. <u>الفرضية الثانية</u>: نتيجة للاختلافات الهيكلية تباين مستوى تنويع الصادرات في الدول العربية خلال الفترة 2003–2023، وهي فرضية صحيحة، فمن خلال تحليل مؤشر تنوع الصادرات تبين أن هناك تفاوت في قدرة الدول العربية نحو تقليص تركز صادراتها ، فبعض الدول أحرزت تقدما ملحوظا في تنويع صادراتها، مثل تونس التي سجلت تحسنا كبيرا في مؤشر تركز الصادرات، وعمان أيضا شهدت تحسنا واضحا، مما يعكس جهودًا ناجحة لتقليص الاعتماد على النفط، بالمقابل، ظلت دول مثل الجزائر وجزر القمر تعاني من تركز عالٍ في صادراتها، وهو الأمر الذي يعكس استمرار الهيمنة على صادرات النفط والغاز وضعف التنوع، كما شهدت بعض الدول الأخرى مثل الأردن تراجعا طفيفا في تنويع صادراتها، مما يعكس ضعف السياسات الداعمة لهذا التوجه، في المقابل، تمثل دول النفط الكبرى مثل قطر والجزائر في استمرار الاعتماد المفرط على النفط، حيث لم تتمكن من تحقيق تحول هيكلي حقيقي في صادراتها.

3. <u>الفرضية الثالثة</u>: يوجد تأثير عكسي لمؤشر الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري على تنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة، وهي فرضية صحيحة، فمن خلال نتائج التقدير في الأجل الطويل تبين وجود أثر سالب ومعنوي لمتغيرة الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) على تنويع الصادرات (SI)عند مستوى معنوية 5%، حيث قدرت معلمة (REG) بـ (0.998926-) وهو ما يعني أن عند زيادة الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) بوحدة واحدة سيؤدي إلى تقليص عدد وتنوع السلع والخدمات التي تصدرها الدول العربية (SI) بـ

(0.998926)، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، فكما هو معلوم أن الإطالة الزمنية في بدء الأنشطة التجارية تعني أن بيئة الأعمال تصبح أقل جاذبية لمختلف أنواع الاستثمارات – سواء كانت مؤسسات صغيرة او متوسطة أو حتى كبيرة- التي تسهم مجتمعة في توسيع قاعدة الصادرات وإدخال منتوجات جديدة، كما أن هذا التأخير الزمني سوف يحد من قدرة مختلف القطاعات على الابتكار والتطوير ويبقى تركيزها منصبا على عدد محدد من القطاعات التقليدية مثل النفط والموارد الطبيعية ، أما في الأجل القصير فلم يسجل لمتغيرة للوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) تأثير عند مستوى معنوية مستوى معنوية 5%.

4. <u>الفرضية الرابعة:</u> تمارس التغيرات الحاصلة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص تأثيرا إيجابيا على تنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة، وهي فرضية صحيحة، فمن خلال نتائج التقدير في الأجل الطويل تبين وجود أثر موجب ومعنوي للائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM) على تنويع الصادرات (SI) عند مستوى معنوية 5%، حيث قدرت معلمة (DOM) بـ (0.1762752) وهو ما يعني أن عند زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM) بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة عدد وتنوع السلع والخدمات التي تصدرها الدول العربية (SI) بـ (0.1762752)، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويمكن أن نفس العلاقة الإيجابية بين المتغيرين في أن توفر الائتمان المقدم للقطاع الخاص سيؤدي إلى تعزيز قدرة المؤسسات على الابتكار، تطوير منتجات جديدة، والتوسع في قطاعات تصديرية غير تقليدية، ومن ثمّ نحو تنويع الصادرات، كما يسمح توفر التمويل فتح المجال لدخول سلع وخدمات متنوعة متكيفة مع متطلبات الأسواق الخارجية من خلال زيادة الاستثمارات، أما في الأجل القصير فلم يسجل لمتغيرة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM) تأثير في الأجل القصير.

5. <u>الفرضية الخامسة:</u> هناك تأثير إيجابي للاستقرار السياسي على تنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة، وهي فرضية صحيحة، فمن خلال نتائج التقدير في الأجل الطويل تبين وجود أثر موجب ومعنوي للاستقرار السياسي (PS) على تنويع الصادرات (SI) عند مستوى معنوية 5%، حيث قدرت معلمة (PS) بـ (0.1453495) وهو ما يعني أن عند زيادة الاستقرار السياسي (PS) بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تنويع الصادرات (SI) في الدول العربية بـ (0.1453495)، وهي نتيجة متوافق مع مفهوم النظرية الاقتصادية، ويمكن أن نفس العلاقة الإيجابية بين المتغيرين في أن توفر الاستقرار السياسي في الدولة سيسهم في خلق بيئة أعمال آمنة وجاذبة للاستثمار، الأمر الذي سيعمل على تشجيع المؤسسات سواء المحلية أو الأجنبية على ضخ رؤوس الأموال في قطاعات متعددة، دون حصرها فقط في القطاعات التقليدية، كما سيسهم الاستقرار السياسي من تعزيز ثقة المنتجين والمستثمرين في توسيع نشاطاتهم نحو إنتاج سلع وخدمات جديدة موجهة للأسواق الخارجية.، أما في الأجل القصير فقد سجل أيضا الاستقرار السياسي(PS) تأثيرا إيجابي على تنويع الصادرات (SI) عند مستوى معنوية 5% في الأجل القصير.

6. <u>الفرضية السادسة:</u> توجد علاقة سببية تتجه من مؤشرات بيئة الأعمال إلى تنويع الصادرات في الدول عينة الدراسة، وهي فرضية صحيحة في شقها وخاطئة في شقها الآخر، فمن خلال نتائج اختبار السببية لـ Juodis وآخرون (2021) يتبين أن متغيرين اثنين فقط من مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية عينة الدراسة

تسببان في تنويع الصادرات وهما متغيرة الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) ومتغيرة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM).

ثانيا: النتائج التطبيقية: توصلت الدراسة في جانبها القياسي إلى مجموعة من النتائج وهي:

1. أظهر اختبار الارتباط الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع إلى وجود ارتباط طردي وضعيف بين تنويع الصادرات وكل من الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (معامل0.329) والائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (معامل 0.029)، والاستقرار السياسي (معامل 0.173)، بينما يلاحظ ارتباط عكسي ضعيف نسبيا مع التضخم (معامل 0.177-)، ما يشير إلى تأثير ات محدود ة لهذه العوامل.
2. أظهر اختبار استقلالية المتغيرات المستقلة وفق معامل تضخم التباين إلى غياب مشكلة التعدد الخطي.
3. اظهر اختبار تجانس الميل (Slope Homogeneity (SH) tests) لـ Pesaran and Yamagata(2008) واختبار Blomquist and Westerlund (2013) إلى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على غياب تجانس الميل عبر الوحدات المقطعية، وهو ما يعني أن هناك اختلافا في تأثير مؤشرات بيئة الاعمال على تنويع الصادرات في الدول العربية.
4. بينت نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة أن مؤشر تنوع الصادرات(SI)، الائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM)، الاستقرار السياسي (PS)، التضخم (INF) مستقرة عند الفرق الأول، أما متغيرة الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) فهي مستقرة عند المستوى.
5. بينت نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار Kao واختبار Fisher إلى قبول الفرضية البديلة، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين بين المتغير التابع (تنويع الصادرات) والمتغيرات المستقلة (مؤشرات بيئة الأعمال) بالنسبة للعينة قيد الدراسة والمتمثلة في عينة من الدول العربية.
6. أوضحت نتائج تقدير أثر بيئة الأعمال على تنويع الصادرات وفق Panel ARDL في الأجلين الطويل والقصير إلى ما يلي:

- ✓ **<u>في الأجل الطويل:</u>** وجود أثر سالب ومعنوي لمتغيرة الوقت اللازم لبد النشاط التجاري (REG) على تنويع الصادرات (SI)عند مستوى معنوية 5%، أما متغيرة كل من الائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM) والاستقرار السياسي (PS) فلهما أثر إيجابي ومعنوي إحصائيا على تنويع الصادرات (SI)، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، في حين لم يسجل لمتغيرة التضخم (INF) أثر معنوي على تنويع الصادرات.
- ✓ **<u>في الأجل القصير:</u>** تبين أن متغيرة الاستقرار السياسي (PS) هي المتغيرة الوحيدة التي تظهر أثر موجب ومعنوي عند 5% على تنويع الصادرات (SI) في الدول العربية.

- ✓ **<u>في الأجل القصير:</u>** بينت قيمة معلمة تصحيح الخطأ (0.355833-) إلى وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير باتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل، بعبارة أخرى أن ما قيمته (0.355833) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال وحدة من الزمن تقدر بسنتين (02) وتسعة (09) أشهر تقريبا.

7. ووفقا لاختبار اتجاه أحادي السببية لـ Juodis وآخرون (2021) تبين أن متغيرين اثنين فقط من مؤشرات بيئة الأعمال في الدول العربية عينة الدراسة تسببان في تنويع الصادرات وهما متغيرة الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري (REG) ومتغيرة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (DOM).

ثالثاً: توصيات الدراسة

بناءً على النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة يمكن صياغة التوصيات التالية:

1. **<u>تبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري</u>**: من خلال:

- يجب على الحكومات العربية تبسيط وتسريع عمليات تسجيل الشركات وتراخيصها، وتقليل البيروقراطية والمتطلبات غير الضرورية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال رقمنة الإجراءات وتوحيدها عبر منصة واحدة.
- تقليل الرسوم والتكاليف المرتبطة ببدء الأعمال التجارية لتشجيع رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى السوق والمساهمة في تنويع الصادرات.
- إنشاء مراكز خدمة شاملة للمستثمرين ورواد الأعمال لتقديم الدعم والإرشاد اللازمين، مما يقلل من الوقت والجهد المطلوبين لبدء الأعمال.

2. **<u>تعزيز الائتمان المقدم للقطاع الخاص:</u>** من خلال:

- تسهيل حصول الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، على القروض والتمويل من البنوك والمؤسسات المالية، من خلال تقديم ضمانات حكومية أو برامج تمويل ميسرة.
- تشجيع تطوير أدوات تمويل جديدة مثل رأس المال المخاطر، والتمويل الجماعي، وصناديق الاستثمار المتخصصة لدعم القطاعات الواعدة التي تساهم في تنويع الصادرات.
- ضمان بيئة مالية شفافة ومنظمة لزيادة ثقة المستثمرين والمقرضين، مما يشجع على زيادة تدفق الائتمان إلى القطاع الخاص.

3. **<u>دعم الاستقرار السياسي:</u>** من خلال:

- تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، لضمان بيئة أعمال مستقرة وجذابة للمستثمرين المحليين والأجانب.
- تعزيز استقلالية وكفاءة المؤسسات الحكومية والقضائية لضمان تطبيق القوانين واللوائح بشكل عادل وفعال، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

- تشجيع الحوار والمشاركة المجتمعية في صنع القرار لتعزيز التوافق السياسي والاجتماعي، مما يساهم في استدامة الاستقرار.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد دراسة هذا الموضوع ومناقشة أهم نتائجه فإن هذه النتائج تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:

- ✓ دور الابتكار والتحول الرقمي في دعم التنويع التصديري.
- ✓ اختبار علاقة ريادة الأعمال بتنويع الصادرات.
- ✓ أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تطوير بيئة الأعمال وتنويع الصادرات.

قائمة المراجع

☒ أولاً: المراجع بالغة العربية

❶ الكتب

1- امتثال محمد حسن وآخرون، **مقدمة في أساليب الاستدلال الإحصائي والتنبؤ**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2012.

2- امتثال محمد حسن، عادل محمد حلاوة، **مبادئ الإحصاء الوصفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

3- حسن حريم، **إدارة المنظمات: منظوركلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2009.

4- خليل أحمد خليل، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997.

5- سعيد النجار، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1991.

6- عبد الرزاق شريجي، **الاقتصاد القياسي التطبيقي**، دار العلم للملايين، 2002.

7- عبدالسلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.

8- علاء الدين عبد الغني محمود، **إدارة المنظمات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

9- عمر صخري، **التحليل الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 05، 2005.

10- مؤيد سعيد السالم، **نظرية المنظمة(الهيكل والتصميم)**، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2008.

11- نادية العارف، **التخطيط الاستراتيجي والعولمة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 2003.

❷ الرسائل والأطروحات الجامعية

12- بخته فرحات، **بيئة العمل و أثرها على التنافسية الدولية (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

13- بن اودينة بوحفص، **مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة -دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر-**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص دراسات مالية، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019-2020.

14- علي عبابه، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل استراتيجيات تنويع الصادرات خارج المحروقات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018-2019.

15- عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

16- قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

17- قشرو فتيحة، **استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2004)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2016-2017.

18- مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013- 2014.

19- مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

20- يمينة سهايلية، **دور حوكمة الشركات في تحسين بيئة الأعمال وتنشيط سوق الأوراق المالية) دراسة حالة الأسواق المالية الناشئة)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018-2019.

❸ الدوريات والمجلات

21- أولاد زاوي عبد الرحمان- حريرش ناجي، **سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 07، جوان2017.

22- بكطاش فتيحة- بوعزارة أحلام، **تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد10، العدد05، 2020.

23- حكيمة حليمي، ليلى حليمي، **دراسة تحليلية احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، المجلد07، العدد12، 2019.

24- زكية محلوس -منى خلف -حنان بقاط، **أثر الأداء اللوجستي على تنويع الصادرات خارج المحروقات بدولة السعودية دراسة قياسية خلال الفترة (2007 -2021)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد04، العدد02، 2022.

25- الطيب عبد اللاوي- مخزومي لطفي- عقبة عبد اللاوي، **أثر الحوكمة والانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصاديّة وتنويع الصادرات في الدول العربيّة دراسة حالة مجموعة من الدول العربيّة للفترة 1995-2018**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 23، العدد02، 2020.

26- فضيلة مزوزي- محمد قويدري، **تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان-هرفندل دراسة تحليلية للفترة 1990- 2018**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر 3، الجزائر، المجلد23، العدد 02، 2020،

27- لحسن عقومة – مراد جنيدي، **قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 08، العدد02، 2020.

28- مريم سياخن، **متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري**، الباحث الاقتصادي، جامعة 20أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، المجلد09، العدد01، 2020.

❹ التقارير العلمية

29- البنك الدولي، **تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع**، تقرير عن التنمية في العالم، 2005.

30- مجموعة البنك الدولي، **تقرير الجاهزية لأنشطة الأعمال 2024**، 2024.

31- المعهد العربي للتخطيط، **دليل المؤشرات الدولية وقواعد البيانات**، الكويت، ط01، 2019.

32- مؤسسة ضمان الاستثمار والائتمان، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، التقرير السنوي لعام 2022.

33- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2011.

❺ المؤتمرات والملتقيات والندوات

34- تشام فاروق، **دوروأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، المنظم من طرف كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 22-23 أفريل 2003.

35- رمضاني وفاء-عثماني حياة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسسية ضمن متطلبات تنويع الصادرات في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2001- 2022)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي المحكم بتقنية التحاضر عن بعد بعنوان: الاقلاع الاقتصادي في الدول النامية- تحديات وآفاق-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، 7 أكتوبر 2024.

36- زايري بلقاسم- بلحسن هواري، **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال و أثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة لملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، الجزائر، يومي 17- 18 أفريل 2006.

37- قرفي عبد العزيز- قوري فيصل، **تقييم المناخ الاستثماري و أثره في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي العلمي حول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة بسكرة، الجزائر، من 03 إلى 05 ماي 2011.

❻ المواقع الالكترونية

38- البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS

☒ ثانياً: المراجع بالغة الفرنسية

❶ Book/Livers:

39- Silem Ahmed et Jean-Marie Albertin**, Lexique d'économie**, Dalloz, paris, 4éme édition.

40- Damodar N. Gujarati & Dawn C. Porter**, Basic Econometrics** ,5th edition, The McGraw-Hill , 2009.

❷ Articles

41- Abdelmounaim Hadjra- Ahmed Zakane, **Determinants of Export Diversification: An Emperical Study The Case of Developing And Emerging Countries During The Period 1996-2017,** Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, Algeria, Volume:18, number:1, June 2021.

42- Ali Ridwan-Jeffrey Alwang-and Paul B. Siegel, **Is Export Diversification the Best Way to Achieve Export Growth and Stability?** Policy Research and External Affairs Working Papers, World Bank, July 1991.

43- Andrew Levin, Chien-Fu Lin, Chia-Shang James Chu, **Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties**, Journal of Econometrics 108 ,2002.

44- Beck Thorsten, - Ross Levine, **Does the stock market or banks matter for growth, allocation, and stability?**, NBER Working Paper No. W8982, 2002

45- Belhadi Afaf- Ayad Sidi Mohammed- Zenasni Soumia, **Non-Oil Exports Diversification and Trade Openness in Algeria: Empirical Analysis**, Journal of Economic Integration,Vol:09, N:03, September 2021.

46- Blackbume, Edward & Frank Mark, **Estimation of Nonstationary Hetreogeneous Panel**, The Stata Journal, 7(2), 2007.

47- Blomquist, Johan Blomquist., & Westerlund, Joakim Westerlund, **Testing slope homogeneity in large panels with serial correlation**, Economics Letters, 121(3), 2013.

48- Chihwa Kao. **Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data**, Journal of Econometrics 90, 1999.

49- Djankov, S., et al, **The regulation of entry**, The Quarterly Journal of Economics, 117(1),2002.

50- Felix Fofana N'Zué, & Durand Koffi Gilbert Adjassou, **Economic Freedom and Foreigan Direct Investment in Togo: Is There a Relatonship ?**International journal of Economics and Finance,Vol:16, No:4, 2024.

51- Gladys Gamariel- Mapeto Bomani- Lucky Musikavanhu- James Juana**, Foreign Direct Investment and Export Diversification in Developing Countrie**s, Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions, University Botswana**,** Volume 12, Issue 1, 2022.

52- Juodis, Arturas, Karavias, Yiannis., & Sarafidis, Vasilis**. A homogeneous approach to testing for Granger non-causality in heterogeneous panels** , Empirical Economics, (60), 2021.

53- karima Touati -Nassim Keddari**, Short and long term determinants of export diversification in Algeria: ARDL model (1995-2020),** Journal Of North African Economies, Economics and Development Laboratory, FSECSG, University of Bejaia – Algeria, Vol 19 / N°:31- 2023

54- Kyung So Im, M.Hashem Pesaran, & Yongcheol Shin ,**Testing for unit roots in heterogeneous panels**, Journal of Econometrics, 115(1), 2003.

55- Lukau Matezo Espoir, **Determinant of export diversification: An empirical analysis in the case of SADC countries**, Journal of Research in Business and Social Science, Hefei University of Technology, Hefei city, China,Vol:9, NO:7, 2020.

56- Maddala, G. S., & Wu, S,A **Comparative Study of Unit Root Tests with Panel Data and a New Simple** ,Test. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 61(S1),1999.

57- M.Beenstock, D. Felsenstein, **The Econometric Analysis of Non-Stationary Spatial Panel Data, Advances in Spatial science**, Springer Nature Switzerland, 2019.

58- M. Hashem Pesaran, Takashi Yamagata, **Testing slope homogeneity in large panels**, Journal of Econometrics, 142(1).

59- Naima Mubeen, **Towards Measurement and Determinants of Export Diversification: An Empirical Analysis of Pakistan,** Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, The University of Lahore, Pakistan, Vol. 10 (3), 2016.

60- Nuno Limão, Anthony J. Venables, **Infrastructure Geographical Disadvantage Transport Costs and Trade**, The World Bank Economic Review, 15(03),The World Bank Economic Development Research Group,washington(usa).

61- Razmi, A, Razmi, M. J. and Shahraki, S., **The impact of economic freedom on economic growth, institutional school approach**, Journal of Knowledge &Development, 16(28).

62- Salomon Samen, **A Primer On Export Diversification: Key Concepts**, Theoretical Underpinnings And Empirical Evidence, Grouth and Gisis Unit-World Bank Institute, May 2010.

63- S.Bonaur, V. Vlasova, Iryna Rarnovska, **The influence of the socio-cultural environment on entrepreneurial activity**, Bulltetin of Livv national Academy of Arts, 49(11), 2022.

64- Siope V, O. M., **Export Diversification and Intra - Industry trade in Africa**. United Nation Economic Commission for Africa DRAFT, 2012.

65- Siope.V.Ofa-Malcolm Spence-Simon Mevel and Stephen Karingi, **Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa**, United Nations Economic Commission for Africa DRAFT, June 2012.

66- Stephen R. Bond, **Dynamic Panel Data Models: A Guide to Econometrics and Empirical Applications**, Portuguese Economic Journal, 1(2), 2002.

67- Sylvain Bertelet Ngassam-Joseph Pasky Ngameni-Gildas Ngueuleweu Tiwang-Ludovic Feulefack Kemmanang, **Export diversification in economic communities of Central African countries: The role of infrastructure**, Asian Journal of Economic Modelling, Faculty of Economics and Management, University of Dschang, Dschang, Cameroon, Vol. 10, No. 3, 2022.

68- Unal Tongur- Kemal Turkcan- Seda Ekmen-Ozcelik, **Logistics performance and export variety: Evidence from Turkey**, journal homepage, University, Ankara, Turkey, Vol:20, NO:3, September 2020.

❸ Reports:

69- International Monetary Fund (IMF), **Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries**, Prepared for the Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016.

70- Simeon Djankov, Caralee McLiesh, Rita Ramalho, **Regulation and Growth**, (The World Bank), 2006.

❹ Web Sites / Sites Web

71- https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators.

72- **https://unctad.org.**

73- **www.heritage.org.**

74- https://www.transparency.org/en/cpi/2023**.**

☒ ثالثاً: البرامج

75- TSP-EVIEWS13

76- TSP-STATA17

77- Microsoft office Excel 2019.

الملاحق

الملحق رقم 01: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
SI	231	-.3278225	.1005044	-.51	-.159
REG	231	45.17792	96.03394	3.8	451
DOM	231	43.4388	28.1699	3.533314	138.8578
PS	231	-.1256568	.7320943	-1.754409	1.223599
INF	231	4.08354	4.436293	-4.87	33.88478

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews13 .

الملحق رقم 02: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Correlation					
	SI	REG	DOM	PS	INF
SI	1.000000	0.329873	0.029402	0.173497	-0.177236
REG	0.329873	1.000000	-0.277083	-0.379483	0.054892
DOM	0.029402	-0.277083	1.000000	0.124431	-0.168442
PS	0.173497	-0.379483	0.124431	1.000000	-0.286935
INF	-0.177236	0.054892	-0.168442	-0.286935	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامجEViews13 .

الملحق رقم 03: معامل تضخم التباين VIF

Variable	VIF	1/VIF
PS	1.27	0.784448
REG	1.26	0.794298
INF	1.12	0.890770
DOM	1.11	0.899079
Mean VIF	1.19	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامجEViews13 .

الملحق رقم 04: نتائج اختبار تجانس الميل

الشكل رقم 01:

Pesaran, Yamagata

```
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous
------------------------------------------------
        Delta          p-value
         5.711           0.000
adj.     6.757           0.000
------------------------------------------------
Variables partialled out: constant
```

الشكل رقم 02:

Blomquist, Westerlund

```
Testing for slope heterogeneity
(Blomquist, Westerlund. 2013. Economic Letters)
H0: slope coefficients are homogenous
------------------------------------------------
        Delta          p-value
         5.360           0.000
adj.     6.342           0.000
------------------------------------------------
HAC Kernel: bartlett
with average bandwith 2
Variables partialled out: constant
```

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامجStata17

الملحق رقم 05: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى

الشكل رقم 01:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة **IS** بوجود ثابت و اتجاه عام

Panel unit root test: Summary
Series: SI
Date: 04/13/25 Time: 13:24
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.82997	0.0001	11	209
Breitung t-stat	0.06826	0.5272	11	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.39047	0.0822	11	209
ADF - Fisher Chi-square	30.3705	0.1097	11	209
PP - Fisher Chi-square	28.7975	0.1507	11	220

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 02:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة **IS** وجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: SI
Date: 04/13/25 Time: 13:10
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.78904	0.0000	11	209
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.12923	0.0009	11	209
ADF - Fisher Chi-square	47.6180	0.0012	11	209
PP - Fisher Chi-square	41.3690	0.0074	11	220

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 03:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة REG بوجود ثابت و اتجاه عام

Panel unit root test: Summary
Series: REG
Date: 04/13/25 Time: 13:27
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-15.5139	0.0000	11	209
Breitung t-stat	0.13888	0.5552	11	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.1274	0.0000	11	209
ADF - Fisher Chi-square	62.9084	0.0000	11	209
PP - Fisher Chi-square	308.093	0.0000	11	220

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 04:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة REG بوجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: REG
Date: 04/13/25 Time: 13:29
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.12591	0.0000	11	209
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.15371	0.0000	11	209
ADF - Fisher Chi-square	334.425	0.0000	11	209
PP - Fisher Chi-square	330.714	0.0000	11	220

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 05:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة DOM بوجود ثابت و اتجاه عام

Panel unit root test: Summary
Series: DOM
Date: 04/13/25 Time: 14:59
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.96064	0.8316	11	209
Breitung t-stat	-1.08563	0.1388	11	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.68539	0.7535	11	209
ADF - Fisher Chi-square	15.4485	0.8423	11	209
PP - Fisher Chi-square	8.74453	0.9946	11	220

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 06:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة DOM بوجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: DOM
Date: 04/13/25 Time: 15:00
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.31011	0.0104	11	209
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.28100	0.3894	11	209
ADF - Fisher Chi-square	20.3620	0.5604	11	209
PP - Fisher Chi-square	13.2025	0.9274	11	220

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 07:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة PS بوجود ثابت و اتجاه عام

Panel unit root test: Summary
Series: PS
Date: 04/13/25 Time: 15:00
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.89723	0.8152	11	209
Breitung t-stat	-0.63702	0.2621	11	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.16046	0.5637	11	209
ADF - Fisher Chi-square	22.5857	0.4254	11	209
PP - Fisher Chi-square	28.6810	0.1542	11	220

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 08:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة PS بوجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: PS
Date: 04/13/25 Time: 15:01
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.73672	0.2306	11	209
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.52123	0.3011	11	209
ADF - Fisher Chi-square	20.3733	0.5597	11	209
PP - Fisher Chi-square	36.1372	0.0294	11	220

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 09:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة INF بوجود ثابت و اتجاه عام

Panel unit root test: Summary
Series: INF
Date: 04/13/25 Time: 15:03
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.76741	0.2214	11	209
Breitung t-stat	0.33495	0.6312	11	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.53290	0.0627	11	209
ADF - Fisher Chi-square	32.4960	0.0693	11	209
PP - Fisher Chi-square	41.7200	0.0068	11	220

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 10:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة INF بوجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: INF
Date: 04/13/25 Time: 15:03
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.77748	0.2184	11	209
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.62427	0.0522	11	209
ADF - Fisher Chi-square	31.6980	0.0827	11	209
PP - Fisher Chi-square	45.5561	0.0023	11	220

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews13 .

الملحق رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة لبعض متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

الشكل رقم 01:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة IS بوجود ثابت و اتجاه عام

Panel unit root test: Summary
Series: D(SI)
Date: 04/13/25 Time: 15:05
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.25216	0.0000	11	198
Breitung t-stat	-0.74854	0.2271	11	187
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.18034	0.0000	11	198
ADF - Fisher Chi-square	82.0797	0.0000	11	198
PP - Fisher Chi-square	155.091	0.0000	11	209

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 02:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة IS بوجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(SI)
Date: 04/13/25 Time: 15:05
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.48871	0.0000	11	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.32829	0.0000	11	198
ADF - Fisher Chi-square	110.245	0.0000	11	198
PP - Fisher Chi-square	219.114	0.0000	11	209

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 03:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة DOM بوجود ثابت و اتجاه عام

Panel unit root test: Summary
Series: D(DOM)
Date: 04/13/25 Time: 15:07
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.12309	0.0000	11	198
Breitung t-stat	-3.72462	0.0001	11	187
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.59841	0.0002	11	198
ADF - Fisher Chi-square	49.7185	0.0006	11	198
PP - Fisher Chi-square	80.9667	0.0000	11	209

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 04:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة DOM بوجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(DOM)
Date: 04/13/25 Time: 15:08
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.03512	0.0000	11	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.17408	0.0000	11	198
ADF - Fisher Chi-square	67.5617	0.0000	11	198
PP - Fisher Chi-square	100.646	0.0000	11	209

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 05:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة PS بوجود ثابت و اتجاه عام

Panel unit root test: Summary
Series: D(PS)
Date: 04/13/25 Time: 15:10
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.75114	0.0030	11	198
Breitung t-stat	-4.73274	0.0000	11	187
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.91912	0.0000	11	198
ADF - Fisher Chi-square	53.5317	0.0002	11	198
PP - Fisher Chi-square	129.542	0.0000	11	209

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 06:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة PS بوجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(PS)
Date: 04/13/25 Time: 15:10
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.09071	0.0000	11	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.72126	0.0000	11	198
ADF - Fisher Chi-square	74.3841	0.0000	11	198
PP - Fisher Chi-square	168.811	0.0000	11	209

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 07:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة INF بوجود ثابت و اتجاه عام

Panel unit root test: Summary
Series: D(INF)
Date: 04/13/25 Time: 15:11
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.50581	0.3065	11	198
Breitung t-stat	-2.11645	0.0172	11	187
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.14380	0.0000	11	198
ADF - Fisher Chi-square	66.5247	0.0000	11	198
PP - Fisher Chi-square	170.920	0.0000	11	209

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الشكل رقم 08:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة INF بوجود ثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(INF)
Date: 04/13/25 Time: 15:12
Sample: 2003 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.32086	0.0004	11	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.41322	0.0000	11	198
ADF - Fisher Chi-square	95.6867	0.0000	11	198
PP - Fisher Chi-square	432.634	0.0000	11	209

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews13 .

الملحق رقم 07: نتائج اختبار Kao

Kao Residual Cointegration Test
Series: SI REG DOM PS INF
Date: 04/13/25 Time: 13:45
Sample: 2003 2023
Included observations: 231
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-3.853538	0.0001
Residual variance	9.222158	
HAC variance	5.998736	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews13.

الملحق رقم 08: نتائج اختبار Fisher للتكامل المشترك

Johansen Fisher Panel Cointegration Test
Series: SI REG DOM PS INF
Date: 04/13/25 Time: 13:46
Sample: 2003 2023
Included observations: 231
Trend assumption: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen t...	Prob.
None	345.8	0.0000	241.7	0.0000
At most 1	142.6	0.0000	70.05	0.0000
At most 2	90.17	0.0000	57.64	0.0000
At most 3	54.41	0.0001	39.35	0.0129
At most 4	53.25	0.0002	53.25	0.0002

* Probabilities are computed using asymptotic Chi-square distribution.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews13 .

الملحق رقم 09: نتائج تقدير نموذج وفق طريقة PMG

Panel Variable (i): **ID**				Number of obs	=	**220**
Time Variable (t): **Year**				Number of groups	=	**11**
				Obs per group: min	=	**20**
				avg	=	**20.0**
				max	=	**20**
				Log Likelihood	=	**-815.9733**

D.SI	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
__ec						
REG	**-.998926**	**.2243883**	**-4.45**	**0.000**	**-1.438719**	**-.5591329**
DOM	**.1762752**	**.0764845**	**2.30**	**0.021**	**.0263684**	**.3261819**
PS	**.1453495**	**.0578511**	**2.51**	**0.012**	**.0319633**	**.2587356**
INF	**.0897408**	**.0508529**	**1.76**	**0.078**	**-.0099289**	**.1894106**
SR						
__ec	**-.355833**	**.1097473**	**-3.24**	**0.001**	**-.5709337**	**-.1407324**
REG						
D1.	**.4218957**	**.2780093**	**1.52**	**0.129**	**-.1229924**	**.9667838**
DOM						
D1.	**-.1760186**	**.1639717**	**-1.07**	**0.283**	**-.4973973**	**.14536**
PS						
D1.	**.1223848**	**.0527143**	**2.32**	**0.020**	**.0190667**	**.2257029**
INF						
D1.	**-.0519083**	**.0311792**	**-1.66**	**0.096**	**-.1130185**	**.0092019**
_cons	**21.09129**	**6.689609**	**3.15**	**0.002**	**7.979892**	**34.20268**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامجStata17

الملحق رقم 10: نتائج اختبار السببية لـJuodis وآخرون (2021)

Juodis, Karavias and Sarafidis (2021) Granger non-causality Test

Number of units= **11** Obs. per unit (T) = **19**
Number of lags = **2** BIC = **-1310.353**

JKS non-causality test

H0: REG does not Granger-cause SI.
H1: REG does Granger-cause SI for at least one panelvar.

HPJ Wald test : **156.2325**
p-value : **0.0000**

Results for the Half-Panel Jackknife estimator
Cross-sectional heteroskedasticity-robust variance estimation

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
REG						
L1.	-.0002545	.0000328	-7.76	0.000	-.0003188	-.0001902
L2.	-.0000282	.0000202	-1.39	0.163	-.0000678	.0000114

Juodis, Karavias and Sarafidis (2021) Granger non-causality Test

Number of units= **11** Obs. per unit (T) = **19**
Number of lags = **2** BIC = **-1328.513**

JKS non-causality test

H0: DOM does not Granger-cause SI.
H1: DOM does Granger-cause SI for at least one panelvar.

HPJ Wald test : **36.3138**
p-value : **0.0000**

Results for the Half-Panel Jackknife estimator
Cross-sectional heteroskedasticity-robust variance estimation

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
DOM						
L1.	.0003233	.0001771	1.83	0.068	-.0000238	.0006705
L2.	.0002525	.0003789	0.67	0.505	-.0004901	.000995

Juodis, Karavias and Sarafidis (2021) Granger non-causality Test

Number of units= **11** Obs. per unit (T) = **19**
Number of lags = **2** BIC = **-1308.293**

JKS non-causality test

H0: PS does not Granger-cause SI.
H1: PS does Granger-cause SI for at least one panelvar.

HPJ Wald test : **4.2379**
p-value : **0.1202**

Results for the Half-Panel Jackknife estimator
Cross-sectional heteroskedasticity-robust variance estimation

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
PS						
L1.	.0024246	.010449	0.23	0.817	-.018055	.0229042
L2.	.0136301	.0139669	0.98	0.329	-.0137445	.0410047

Juodis, Karavias and Sarafidis (2021) Granger non-causality Test

Number of units= **11** Obs. per unit (T) = **19**
Number of lags = **2** BIC = **-1306.551**

JKS non-causality test

H0: INF does not Granger-cause SI.
H1: INF does Granger-cause SI for at least one panelvar.

HPJ Wald test : **0.2887**
p-value : **0.8656**

Results for the Half-Panel Jackknife estimator
Cross-sectional heteroskedasticity-robust variance estimation

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
INF						
L1.	.0000493	.0005465	0.09	0.928	-.0010218	.0011204
L2.	.0001792	.0004371	0.41	0.682	-.0006776	.0010359

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامجStata17